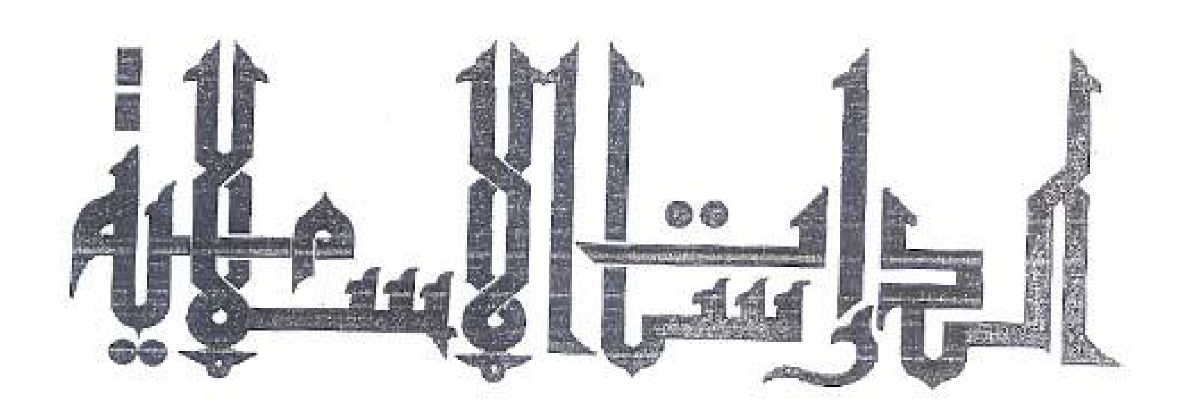



فصلية محكّمة

تبحث في الدين والثقافة والتاريخ والآداب





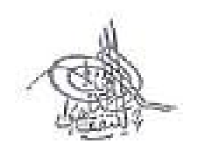
مجمع البحوث الإسلامية

الجامعة الإسلامية العالمية

إسلام آباد - باكستان

العدد الرابع – المجلد الثاني والأربعون

الشتاء (أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٧م / شوال – ذو الحجة ١٤٢٨هـ)



الدراسات الإسلامية

العدد الرابع ـ المجلد الثاني والأربعون ـ الشتاء (أكتوبر ـ ديسمبر ٢٠٠٧م/ شوال ـ ذو الحجة ١٤٢٨هـ)



## المحتوى

# أضواء على علم "شرح الحديث"[1]

فتح الدين بيانوني

المقدمة:

يعدّ "شرح الحديث" - في رأي بعض العلماء - نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث، فقد نقل القِنَّوْجي (١٣٠٧هـ) عن كتاب مدينة العلوم[2] تعريفه لهذا العلم بقوله: "علم باحث عن مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحاديثه الشريفة، بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية، بقدر الطاقة البشرية"[3]. كما تعدّ كتب الشروح من فروع المعرفة المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها، لما تقدمه من عمل جليل يتمثل في تبسيط نص الحديث وتقريبه للناس على مختلف مستوياتهم وتخصصاتهم. وفي إطار هذا النوع من المعرفة تأتي كتب شروح الحديث التي تمثل نوعا مهما من أنواع المصنفات في علم الحديث. وقد اعتنى العلماء منذ وقت مبكر بشرح الأحاديث النبوية، وتعددت في ذلك مناهجهم وتنوعت طرائقهم، متأثرين بالمدارس الفكرية التي تبنوها والأهداف التي سعوا إلى تحقيقها.

وسيعمل هذا البحث على التعريف بعلم "شرح الحديث" وبيان نشأته وإبراز أهمية شروح الحديث، وبيان الوظيفة المعرفية التي تؤديها والمهام التي تقوم بأدائها، والتعرف على الأنواع المتعددة لتلك الشروح، إضافة إلى التنبيه إلى بعض الآداب التي ينبغي التحلي بها والقواعد التي يجب

---

١- أصل هذا البحث دراسة مقدمة لمؤتمر مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف، قسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢١-٢٢/٦/١٤٢٧هـ الموافق: ١٧ - ١٨/٧/٢٠٠٦م.

٢- مؤلفه محمد بن قطب الدين الرومي الأزنيقي، المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة. انظر: صديق بن حسن القنوجي، أبجد العلوم، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م، ٢/١٦٦.

٣- المصدر السابق، ٢/٣٣٦.

مراعاتها عند الاشتغال بهذا الموضوع. وذلك في محاولة للتعرف على أهمية كتب شروح الحديث وتاريخ نشأتها وأنواعها، والتوصل إلى منهج علمي يضبط عملية شرح الأحاديث ويساعد على فهمها بشكل صحيح ينفي عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين. فحين يغيب المنهج السليم في شرح النصوص الحديثية، يغيب الفهم الصحيح لتلك النصوص وتظهر التأويلات الفاسدة ويعم الاضطراب في التعامل معها، وهنا تظهر الحاجة إلى تحديد منهج يعمل على تسديد المشتغلين في شرح الحديث ووقايتهم من الخطأ في شرح نص الحديث أو تأويله.

ويشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

المقدمة: أهمية الموضوع وسبب اختياره.

المبحث الأول: تعريف "شرح الحديث" وأهمية شروح الحديث.

المبحث الثاني: نشأة شروح الحديث وأنواعها.

المبحث الثالث: آداب الاشتغال بشرح الحديث وقواعده.

الخاتمة: نتائج البحث وتوصياته.

## المبحث الأول: تعريف "شرح الحديث" وأهمية شروح الحديث:

### أولا: تعريف "شرح الحديث":

يتكون هذا المصطلح من كلمتين: "شرح" و"حديث". فـ "الشَّرْح" في اللغة مصدر للفعل شَرَحَ، ويطلق الشَّرح على عدة معان، أشهرها(٤):

١- الشَّرْحُ: الكَشْفُ والتوضيح والتفسير والبيان، يقال: شَرَحَ فلان أمره أي: أوضحه وشَرَح مسألة مشكلة: بَيَّنها. وشَرَح الشيءَ يَشْرَحُه شَرْحاً وشَرَّحَه: فتَحَه وبَيَّنَه وكَشَفه. وكل ما فُتح من الجواهر فقد شُرِحَ أيضاً، تقول: شَرَحْتُ الغامِضَ، إذا فَسَّرْتَه. وجاء في **مختار الصحاح** ما نصه: "الشَّرْحُ: الكَشْف، تقول: شَرَحَ الغامض، أي: فسَّره. وبابه قَطَعَ"(٥).

٢- والشَّرْحُ والتَّشْرِيح: قَطْعُ اللحم عن العضو قَطْعاً. وقيل: قَطْعُ اللحم على العظم قطعاً، والقِطْعَةُ منه شَرْحة وشَرِيحة. وقيل: الشَّرِيحةُ القِطعةُ من اللحم المُرَقَّقَةُ.

---

٤- انظر: أبا الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ٤٩٧/٢.

٥- الإمام محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م، ص ١٤٠.

وقد أشار المناوي إلى المعاني المتعددة لكلمة الشرح بقوله: "الشَّرح: أصله بسط اللحم، ومنه شرح الصدر، أي: بسطه بنور إلهي، وشرْح المشكل من الكلام: بَسْطه وإظهار ما خفي من معناه"(٦).

والمعنى المناسب لهذا البحث هو الكشف والتوضيح والبيان.

و "الحديث" في اللغة: الجديد من الأشياء، ويطلق على الخبر قليله وكثيره(٧).

أما في اصطلاح المحدثين(٨)، فالحديث: ما أضيف إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة. وهو بهذا التعريف يرادف معنى السنة عند المحدثين. وبناء على هذا التعريف لا يدخل الحديث الموقوف وهو ما أضيف إلى الصحابي، أو المقطوع وهو ما أضيف إلى التابعي، في مُسمّى الحديث. وهذا مذهب الإمامين الكِرماني والطيبي ومن وافقهما. وذهب كثير من المحدثين إلى أن الحديث يشمل الموقوف والمقطوع كذلك، وعرّفوا الحديث بأنه: ما أضيف إلى النبي محمّد صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وما أضيف إلى الصحابي والتابعي(٩).

أما مصطلح "شرح الحديث"، فقد نقل القِنَّوْجي (١٣٠٧هـ) عن الأرنيقي(١٠) تلميذ قاضي زاده موسى بن محمود الرومي في كتابه مدينة العلوم تعريف علم شرح الحديث بأنه: "علم باحث عن مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحاديثه الشريفة بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية بقدر الطاقة البشرية"(١١). وهو بذلك مرادف لما أطلق عليه القنّوجي في موضع آخر علم "دراية

---

٦- محمد عبد الرؤوف المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ، ص ٤٢٧.

٧- انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٣١/٢، ومحمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، ص ٥٣.

٨- انظر: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط ٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ٤٢/١ - ٤٣، ونور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر، دمشق، ط ٣، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٢٦ - ٣٠.

٩- انظر: السيوطي، **تدريب الراوي**، ٤٢/١ - ٤٣، ونور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص ٢٦ - ٣٠.

١٠- هو محمد بن قطب الدين الرومي الأرنيقي، المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة. انظر: القنوجي، **أبجد العلوم**، ١٦٦/٢. وانظر: أبا الطيب السيد صديق حسن القِنَّوْجي، **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ١٠٠.

١١- القنوجي، **أبجد العلوم**، ٣٣٦/٢. وهو التعريف نفسه الذي ذكره طاش كبري زاده، لكن بدون كلمة "البشرية" في آخره. ومما تجدر الإشارة إليه أن طاش كبري زاده جعل فروع علم الحديث عشرة علوم، بدأها بعلم شرح الحديث. انظر: أحمد بن مصطفى "طاش كبري زاده"، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، تحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، مصر، ٣٧٧/٢.

الحديث"(١٢)، وعرّفه ـ تبعاً لما ذكره طاش كبري زاده وحاجي خليفة ـ بقوله: "وهو علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها مبنيا على قواعد العربية وضوابط الشريعة، ومطابقا لأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم"(١٣).

والتعريف السابق لـ "شرح الحديث" يقصر معنى الحديث على ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، فلا يشمل ما أضيف إلى غيره من الصحابة والتابعين، مع أن كتب الحديث الشريف تحتوي على ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مقصودها الرئيس، لكنها تحتوي أيضاً على العديد من الآثار المنسوبة إلى الصحابة والتابعين، وهو ما يدخل في مُسمّى الحديث بالمعنى العام، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. والحال كذلك في كتب شروح الحديث، فهي تتناول ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم وما أضيف إلى غيره، ولا تقتصر على الأول.

ومراعاة لتعريف جمهور المحدثين للحديث وواقع كتب شروح الحديث، يفضل إطلاق لفظ الحديث، وعَدم تقييده بما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وبناء على ذلك، يمكن تعريف "شرح الحديث" بأنه: "بيان المعنى المفهوم من الحديث بحسب قواعد اللغة العربية وأصول الشريعة".

ويعدّ "شرح الحديث" أحد الفروع المهمة في علم الحديث، بل من العلماء من عدّه علما مستقلا، وهذا ما ذهب إليه صاحب مفتاح السعادة ومصباح السيادة(١٤)، حيث جعل فروع علم الحديث عشرة علوم: "علم شرح الحديث، علم أسباب ورود الحديث وأزمنته، علم ناسخ الحديث

---

١٢- انظر: القنوجي، **أبجد العلوم**، ١٧/٢.

١٣- المصدر السابق، ٢٢٠/٢. وانظر: طاش كبري زاده، **مفتاح السعادة**، ١٢٨/٢؛ ومصطفى بن عبد الله القسطنطيني المشهور بـ "حاجي خليفة"، **كشف الظنون**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ٦٣٥/١. ومما تجدر الإشارة إليه أن القنوجي أشار إلى الخلاف في تعريف علم الدراية، وعرض لتعريف ابن الأكفاني لعلم دراية الحديث في الموضع الذي أفرده لهذا العلم، فقال: "تقدم الكلام عليه في علم الحديث، وقال الشيخ شمس الدين الأكفاني السّنجاري: دراية الحديث علم تتعرف منه أنواع الرواية وأحكامها وشروط الرواية وأصناف المرويات واستخراج معانيها". **أبجد العلوم**، ٢٨٥/٢. وانظر: أبا عبد الله محمد بن ساعد الأنصاري، المعروف بابن الأكفاني، **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط ١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص ١٠٧.

١٤- هو الشيخ عصام الدين أحمد بن مصطفى، أبو الخير، المعروف بطاش كبري زاده، أورد فيه نحو خمسمائة علم وسمّاه، وجعله على طرفين، الأول: في خلاصة العلم، وذكر فيه ثماني عشرة وصية للطالبين، والثاني: في تعدد العلوم، وضمّنه ثلاثة أقسام: إلهية واعتقادية وعملية، وجعل علم الأخلاق ثمرة كل العلوم. توفي سنة سبع وستين وتسعمائة. ثم إن ابنه الشيخ كمال الدين محمد نقله إلى التركية ببعض إلحاقات وتصرفات في مجلد كبير، وتوفي سنة اثنتين وثلاثين وألف. انظر: القنوجي، **أبجد العلوم**، ٦/٢.

ومنسوخه، علم تأويل أقوال النبي عليه الصلاة والسلام، علم رموز الحديث وإشاراته، علم غرائب لغات الحديث، علم دفع الطعن عن الحديث، علم تلفيق الأحاديث، علم أحوال رواة الأحاديث، علم طب النبي عليه الصلاة والسلام"(١٥).

وعلم "شرح الحديث" هو أحد فروع علم دراية الحديث، وهو: "علم يُتعرف منه: أنواع الرواية وأحكامها وشروط الرواة وأصناف المرويات واستخراج معانيها"(١٦). ويمكن تقسيم هذا العلم إلى قسمين: علم دراية السند، وعلم دراية المتن؛ وعند ذلك يكون "شرح الحديث" أحد فروع القسم الثاني، شأنه في ذلك شأن غريب الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه، وأسباب ورود الحديث، ومختلف الحديث ومشكله.

والوظيفة الرئيسة لعلم "شرح الحديث" هو تفسير الأحاديث وبيان معانيها، ولكننا نلاحظ أن عدداً من كتب شرح الحديث لم يقتصر على الشرح والبيان، بل اشتمل على فوائد متعلقة بعلوم أخرى من علوم الحديث والفقه، ومن ذلك:

- تخريج الحديث، وبيان طرقه، والحكم عليه صحة وضعفا.
- دراسة إسناد الحديث، وبيان مبهمه، وترجمة بعض رجاله، وكشف علله.
- إعراب ألفاظ الحديث، وشرح غريبه.
- بيان مختلف الحديث ومشكله، وناسخه ومنسوخه، وأسباب وروده.
- فقه الحديث.

كما أن كتب شروح الحديث "ليست على نسق واحد من حيث معالجة قضايا السند أو المتن بل تتفاوت في ذلك، فبعضها اقتصر على جانب واحد فقط مثل استنباط الأحكام أو تفسير الغريب، وبعضها لا يعدو أن يكون تعليقا أو تنكيتا على متن الحديث وهو الغالب أو على سنده وهو الأقل"(١٧). وبناء على هذا ينبغي إعادة النظر في تعريف علم شرح الحديث ومدى إمكانية وضع

---

١٥- أحمد بن مصطفى طاش كبري زاده، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، تحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، مصر، ٣٧٧/٢. وانظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ١٤/١، والقنوجي، **أبجد العلوم**، ٦٧/١.

١٦- ابن الأكفاني، **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص ١٠٧.

١٧- أحمد بن عبد القادر عزي، مناهج المحدثين في شروح الحديث، **بحوث مؤتمر مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف**، لمجموعة من الباحثين، قسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢١-٢٢/٦/ ١٤٢٧هـ، الموافق ١٧-١٨/٧/٢٠٠٦م، ط ١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ٩٢٨/٢.

تعريف جديد له يشمل هذه الموضوعات؛ أو يُعتمد التعريف السابق، وتكون تلك الموضوعات مكمّلة له وليست موضوعه الرئيس، وهو ما يميل إليه الباحث. فأنواع علوم الحديث لها استقلاليتها، بحيث يمكن دراستها منفردة عن غيرها من الأنواع، لكنها في الوقت نفسه يكمّل بعضها بعضا، وقد يحتاج بعضها إلى بعض. ومن هذا القبيل تم عد "غريب الحديث"، و"الناسخ والمنسوخ"، و"أسباب ورود الحديث" أنواعاً مستقلة من علوم الحديث، مع أن المؤلفات في "شرح الحديث" تعرض لها وتتحدث عنها.

**ثانيا: أهمية شروح الحديث:**

شروح الحديث هي: كتب الحديث المشتملة على بيان المعنى المفهوم من الحديث، بحسب قواعد اللغة العربية وأصول الشريعة. وتعد تلك الكتب أحد أنواع المصنفات المهمة في علم الحديث، فشرح الحديث له مكانة خاصة عند العلماء، وقد روي عنهم تقديمه على السماع[١٨]. ولعل أول من أفرد فقه الحديث وعدّه نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث الإمام الحاكم (٤٠٥هـ)، فقد جعل النوع العشرين "معرفة فقه الحديث"، فهو ثمرة علوم الحديث على اختلاف أنواعها، وبه قوام الشريعة، ثم قال: "فأما فقهاء الإسلام ـ أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر ـ فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث، إذ هو نوع من أنواع هذا العلم"[١٩]. وتبعه في ذلك الإمام ابن جماعة (٧٣٣هـ)، فجعل النوع الثلاثين "غريب اللفظ وفقهه"، مع إشارته إلى أن فقه الحديث وظيفة الفقهاء، حيث يقول: "وأما فقه الكلام فهو ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه، وهذه صفة الفقهاء الأعلام كالشافعي ومالك"[٢٠].

ومن الملاحظ أنّه من جاء بعدهم من المحدثين ـ حسب استقراء الباحث ـ لم يتابعوهم على ذلك، فلم يجعلوا فقه الحديث نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث. ولعل السبب في ذلك أن فقه الحديث وظيفة الفقهاء أكثر منه وظيفة المحدثين، ومن اشتغل به من المحدثين أصبح محدثا وفقيها في الوقت نفسه، وهذا

---

١٨- الإمام أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ، ٢/١١١.

١٩- الإمام الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص ١١٢.

٢٠- الإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٦هـ، ص ٦٢.

شأن عدد من المحدثين كالإمام أحمد والبخاري وغيرهم. وقد أكد الإمام السخاوي أن فقه الحديث والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب "صفة الأئمة الفقهاء والمجتهدين الأعلام، كالشافعي ومالك وأحمد والحمّادين والسفيانين وابن المبارك وابن راهويه والأوزاعي، وخلق من المتقدمين والمتأخرين"(٢١).

فلا غرابة - مع تقدم الزمن وكثرة الاختصاصات وتنوعها - أن يُفصل بين شرح الحديث وبين فقهه، ففهم معنى ألفاظ الحديث ومعناه الإجمالي أحد مهام المحدث ووظائفه، أما استنباط الأحكام الشرعية فهو مهمة الفقيه المجتهد؛ وقد يمنّ الله تعالى على بعض العلماء بالجمع بين هاتين الوظيفتين، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. ولكن الغريب أنه لم يشتهر كون "شرح الحديث" نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث في كتب مصطلح الحديث المتقدمة والمتأخرة! ولعل سبب ذلك هو الاكتفاء بـ "غريب الحديث"، فمعرفة الغريب تعين على فهم الحديث، والله تعالى أعلم.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الإمام ابن الأثير فرّق بين معرفة الألفاظ ومعرفة المعاني، فقسّم العناية ببيان الحديث وتفسيره إلى قسمين: "أحدُهما: معرفة ألفاظه؛ والثاني: معرفة معانيه. ولاشك أن معرفةَ ألفاظه مُقَدّمةٌ في الرتبة، لأنها الأصل في الخطاب وبها يحْصُل التفاهم، فإذا عُرِفَتْ تَرتَّبتِ المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أوْلَى"(٢٢). وبناء على ذلك يمكن القول: إن القسم الأول يختص بـ "غريب الحديث"، بينما القسم الثاني هو موضوع "شرح الحديث"، وهذا يؤكد ترابط هذين النوعين والعلاقة الوثيقة بينهما.

وتحتل كتب الشروح عامة مكانة مرموقة بين المصنفات العلمية على اختلاف تخصصاتها وأنواعها، وتضطلع بوظيفة معرفية تتجلى في ثلاثة أمور:

١- تقريب معنى النص الأصلي إلى الناس ونقله إليهم بشكل صحيح. وفهم معنى الحديث هو الخطوة الأولى للاشتغال بفقه الحديث، يقول الإمام السخاوي بعد حديثه عن أهمية معرفة غريب الحديث وبعض القواعد المتعلقة به: "... ووراء الإحاطة بما تقدم الاشتغال بفقه الحديث، والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه"(٢٣).

---

٢١- الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ، ٥٤/٣.

٢٢- أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٣/١.

٢٣- السخاوي، **فتح المغيث**، ٥٤/٣.

٢- تحقيق إمكانية التواصل بين المتقدمين والمتأخرين، والمساهمة في عملية التراكم المعرفي.

٣- سد الفجوة الثقافية بين الكاتب والقارئ، وتسهيل عملية التواصل الثقافي بين البيئات المختلفة.

وتعمل كتب الشروح على تحقيق تلك الوظيفة المعرفية بجوانبها المتعددة، من خلال وسائل متعددة، لعل من أهمها ما يلي:

الوسيلة الأولى: تبسيط عبارة النص الأصلي وبيان معانيها.

الوسيلة الثانية: اختصار النص الأصلي أو الزيادة فيه أو ترتيب أفكاره.

الوسيلة الثالثة: تحديد المعنى المراد من النصوص المحتملة.

الوسيلة الرابعة: تصحيح الأخطاء التي قد تقع في النص الأصلي.

وفيما يلي شرح تفصيلي لتلك الوسائل:

**الوسيلة الأولى: تبسيط عبارة النص الأصلي وبيان معانيها:**

تظهر حاجة النص إلى التسهيل والبيان لأسباب متعددة، منها ما يعود إلى النص وكاتبه، ومنها ما يعود إلى قارئه ودارسه، وفيما يلي تفصيل تلك الأسباب:

**أ- الأسباب المتعلقة بالنص وكاتبه:**

١- اختلاف أسلوب المؤلفين سهولة وصعوبة، ووضوحا وخفاء. فعندما يكون أسلوب المؤلف دقيقا وصعبا، تظهر الحاجة إلى الشروح لتسهيل تلك العبارات وفهم غامضها وحل مشكلها.

٢- اختلاف تاريخ النص والعصر الذي ينتمي إليه، فطريقة الكتابة وأسلوبها يختلفان من عصر إلى عصر، وكلما كان الفاصل الزمني أكبر كانت الحاجة إلى الشرح والبيان أكثر، فما كُتب في القرن الثاني والثالث مثلاً، قد يصعب إدراكه على كثير من أبناء هذا العصر. وهنا تأتي مهمة الشروح في تقريب النص القديم وتقديمه إلى الدارسين والقراء، وإبقاء صلة الوصل بين القديم والحديث من المؤلفات، بحيث يبني المتأخر على ما توصل إليه المتقدم، وهو الأمر الذي يساعد على التراكم المعرفي والاستفادة من إنجازات السابقين.

٣- كون النص الأصلي مختصراً اختصاراً شديداً، وهذا شأن كثير من المتون في العلوم المختلفة، حيث تتميز بالاختصار الشديد، فيتكلم فيها المصنِّف عن معان دقيقة بعبارات وجيزة تدل على المطلوب. وهنا تظهر الحاجة إلى بسط تلك العبارات الدقيقة وتوضيح غامضها وبيان ما تشتمل عليه من معانٍ ودلالات. وقد أشار حاجي خليفة إلى هذا السبب بقوله: "كمال مهارة المصنف، فإنه لجودة

ذهنه وحسن عبارته يتكلم على معانٍ دقيقة بكلام وجيز كافيا في الدلالة على المطلوب، وغيره ليس في مرتبته، فربما عَسُر عليه فهم بعضها أو تعذَّر، فيحتاج إلى زيادة بسط في العبارة لتظهر تلك المعاني الخفية"(٢٤).

ب ـ الأسباب التي تعود إلى القارئ:

١ـ اختلاف قدرات الفرد وإمكاناته بين مرحلة وأخرى، فالإنسان نفسه تختلف قدراته الفكرية والعلمية حسب نضجه العقلي وتحصيله العلمي. وهنا تأتي مهمة كتب الشروح لتقرب النص الأصلي لمختلف الشرائح العمرية بطريقة تناسب هذه الشريحة أو تلك.

٢ـ اختلاف قدرات الناس وإمكاناتهم، فإمكانات الناس وقدراتهم متفاوتة، حتى في مجال التخصص الواحد والبيئة الواحدة، فما يراه بعض الناس كلاما غامضا يعسُر فهمه، قد يفهمه غيرهم بيسر وسهولة، وهذا أمر مشاهد محسوس، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. وهنا تأتي مهمة كتب الشروح لتقرب النص الأصلي للناس على اختلاف قدراتهم وإمكاناتهم.

٣ـ اختلاف اختصاصات الناس واهتماماتهم، فالمتعلم يختلف عن العامي، والمتخصص في مجال معيّن من مجالات العلم والمعرفة يختلف عن زميله المتخصص في ميدان آخر. وهذه الاختلافات لها أثرها في فهم النصوص واستيعابها، فتأتي هذه الشروح لتقريب النص إلى من يحتاج إليه من أصحاب الاختصاصات والاهتمامات المتنوعة.

٤ـ تباين الواقع الثقافي بين الكاتب والقارئ بسبب عامل الزمان أو المكان، فلا يخفى أثر الواقع الثقافي في تطوير قدرات المرء وصبغها بصبغة محددة، بحيث تجعله يألف ما كتب في بيئته وينسجم معه، وفي مقابل ذلك قد لا ينسجم مع كتابات لمؤلفين آخرين ينتمون إلى بيئة ثقافية مختلفة، فهو الأمر الذي قد يؤثر على قدرته على إدراك بعض النصوص واستيعابها. وبذلك تعمل كتب الشروح على سد الفجوة الثقافية بين الكاتب والقارئ وتسهل التواصل الثقافي بين البيئات المختلفة.

**الوسيلة الثانية: اختصار النص الأصلي أو الزيادة فيه أو ترتيب أفكاره:**

لا تقتصر مهمة كتب الشروح على تسهيل عبارة النص الأصلي وبيان ما اشتمل عليه من معان وأفكار، بل قد يعمل الشارح في بعض الأحيان على تجريد النص الأصلي عن بعض الأمور التي لا علاقة لها بموضوعه مباشرة، والتي قد تصرف القارئ عن فهم موضوعه الرئيس واستيعابه، كاختصار بعض المقدمات أو الاستطرادات، اعتماداً على وضوحها أو لكونها متعلقة بعلم آخر، أو

٢٤ـ حاجي خليفة، كشف الظنون، ١/٣٦ ـ ٣٧.

حذف بعض الاستطرادات التي يقع فيها بعض المصنفين. كما قد يشعر الشارح أحيانا بالحاجة إلى إضافة بعض المقدمات التي تُمهِّد لموضوع النص الأصلي، أو بيان علل ما أورده الكاتب الأصلي، وغير ذلك مما يساعد على استيعاب النص الأصلي. وقد يرى من المناسب كذلك العمل على ترتيب بعض أفكار النص الأصلي ترتيبا جديداً يعين على إدراك مقصوده(٢٥).

**الوسيلة الثالثة: تحديد المعنى المراد من النصوص المحتملة:**

هناك نوع من النصوص يصاغ بأسلوب لطيف وأساليب بيانية متنوعة وألفاظ متشابهة، مما يجعل النص محتملا لأكثر من معنى. وهذا يؤكد مهمة الشارح في تأويل النص الأصلي وبيان غرض المؤلف ومقصوده(٢٦). وكم أوقع الفهم المتسرع لبعض النصوص في سوء فهم لبعض المؤلفات واتهام لمؤلفيها. وهنا تأتي مهمة كتب الشروح في تأويل كلام المصنِّف على وجهه، وفهمه بطريقة صحيحة تنسجم مع مراد صاحبه، ودفع ما قد يكتنف النص الأصلي من غموض يصرف الناس عن الفهم الصحيح له.

**الوسيلة الرابعة: تصحيح الأخطاء التي قد تقع في النص الأصلي:**

قد يقع في بعض التصانيف شيء من السهو والغلط(٢٧)، سواء كان ذلك الخطأ كتابيا أو لغويا أو تكرارا غير مقصود أو توثيقا غير صحيح، وذلك بعزو النص إلى غير قائله أو راويه، ونحو ذلك من الأخطاء التي لا يسلم منها أي باحث أو مصنِّف. فمهمة الشارح هنا بيان ما أخطأ فيه المؤلف الأصلي والعمل على تصحيحه.

تلك هي أهم الوسائل التي تستخدمها كتب الشروح عامة، وتشترك الشروح الحديثية معها في هذه الوسائل والمهام، فهي تسعى إلى شرح الأحاديث النبوية من خلال الوسائل والخطوات التالية:

١- بيان معاني ألفاظ الحديث ودلالاتها. فالخطوة الأولى في شرح النص وفهمه هو شرح غريبه وغامضه، وفي ذلك يقول الإمام ابن الأثير: ولاشك أن معرفةَ ألفاظ الحديث "مُقَدَّمةٌ في الرتبة، لأنها الأصل في الخطاب وبها يحصُل التفاهم، فإذا عُرِفَتْ ترتَّبت المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أَوْلَى"(٢٨). وقد اعتنى العلماء ببيان "غريب

---

٢٥- انظر: المصدر السابق، ٣٧/١.

٢٦- انظر: المرجع نفسه.

٢٧- انظر: المرجع نفسه، ٣٧/١.

٢٨- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣/١.

الحديث" عناية خاصة وأفردوا له مصنفات مستقلة، منذ أواخر القرن الثاني الهجري وبداية القرن الثالث الهجري(٢٩).

٢- اختصار بعض الروايات التي سبق شرحها أو زيادة بعض الروايات لتوضيح معنى الرواية الأصلية. فكثيراً ما يستعين الشارح في سبيل بيان المعنى الصحيح للأحاديث النبوية بالروايات المتعددة للحديث نفسه، لما قد تشتمل عليه من رواية بالمعنى أو زيادات في الألفاظ تعين على فهم المراد من الحديث بشكل صحيح. كما قد يستعين بعرض روايات أخرى في المسألة التي يتعلق بها الحديث، وهو الأمر الذي يعين على إيجاد تصور كلي للمسألة التي يتناولها.

٣- تحديد المعنى المراد من النصوص المحتملة، فنصوص الحديث الشريف منها ما هو محكم واضح الدلالة، ومنها ما هو مختلف أو مشكل لتعارضه مع نصوص شرعية أخرى أو متشابه يحتمل أكثر من معنى. فتكون مهمة الشروح الحديثية بيان المعنى المراد من الأحاديث المختلفة والمشكلة والمتشابهة(٣٠)، فقد اعتنت هذه الشروح عناية خاصة بمختلف الحديث ومشكله ومتشابهه، وحرصت على تقديم المعنى الصحيح للأحاديث المحتملة؛ بل إن بعض العلماء قد خص هذا النوع من

---

٢٩- قال الإمام السيوطي: "وقد أكثر العلماء التصنيف فيه، قيل: أول من صنّفه النضر بن شميل (٢٠٤هـ)، قاله الحاكم، وقيل: أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩هـ)، ثم النضر، ثم الأصمعي، وكتبهما صغيرة قليلة. ألف بعدهما أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) كتابه المشهور، فاستقصى وأجاد، وذلك بعد المائتين؛ ثم تتبع أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ما فات أبا عبيد في كتابه المشهور؛ ثم تتبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما في كتابه المشهور ونبّه على أغاليط لهما، فهذه أمهاته، أي أصوله. ثم ألف بعدها كتب كثيرة، فيها زوائد وفوائد كثيرة، ولا يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة أجلة". انظر السيوطي، **تدريب الراوي**، ٢/١٨٤.

٣٠- اخترت في دراسة سابقة تعريف مشكل الحديث بأنه: ما تعارض ظاهره مع الأدلة والقواعد الشرعية، والحقائق العلمية والتاريخية. انظر: فتح الدين بيانوني، "مشكل الحديث: إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة"، **مجلة الإسلام في آسيا**، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد ٢، العدد ١، يوليو ٢٠٠٥م، ص ٣٧ - ٦١. كما اخترت تعريف المتشابه بأنه: ما خفيت دلالته على المعنى المراد، سواء أمكن تأويله أو لم يمكن. انظر: فتح الدين بيانوني، "المتشابه في متن الحديث الشريف: دراسة تأصيلية مقارنة"، **مجلة الدراسات الإسلامية**، الجامعة الإسلامية العالمية، باكستان، العدد الثاني، إبريل - يونيو، ٢٠٠٦م.

الأحاديث بشروح خاصة به، نحو: **تأويل مختلف الحديث** لابن قتيبة الدينوري و **بيان مشكل الآثار**، و **شرح معاني الآثار** للإمام أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي و **بيان مشكل الآثار** للإمام محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني.

٤- تصحيح الأخطاء التي تقع أحيانا في النص الأصلي. فقد يقف شارح كتب الحديث على خطأ في تصنيف الكتاب أو خطأ في رواية حديث ما أو سهو من أحد رواته، فينبّه إلى ذلك الخطأ ويبيّن وجه الصواب.

## المبحث الثاني: نشأة شروح الحديث وأنواعها:

### أولا: نشأة شروح الحديث:

نشأت ظاهرة شرح الحديث وبيان معناه مع ظهور الرواية، أي منذ عصر النبي صلى الله عليه وسلم، فقد كان عليه الصلاة والسلام يبيّن للصحابة رضوان الله عليهم ما غاب عنهم من معاني ألفاظ الحديث ودلالاته، لكن كان ذلك على نطاق ضيّق مقارنة مع شرح آيات القرآن الكريم وتفسيرها، نظراً لطبيعة الحديث الشريف، فهو بيان وتفسير في أصله، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ سورة النحل، الآية: ٤٤، فوظيفته صلى الله عليه وسلم هي البيان والتوضيح لما جاء في القرآن، فكان يفسر لهم ما خفي من معاني القرآن الكريم، ويفصل أحكامه المجملة، ويخصص عامه، ويقيد مطلقه، ويخاطب الناس بما يعقلونه، لكن قد ترد لفظة على لسان النبي صلى الله عليه وسلم يغيب معناها عن بعض الأصحاب، فكانوا يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها. ففي حديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل". قالوا: وما الفأل؟ قال: "كلمة طيبة"(٣١)، وفي رواية: "الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم"(٣٢).

وهكذا بدأت العناية ببيان معنى ألفاظ الحديث ومدلولاته على نطاق ضيّق وبشكل شفهي غالبا، واستمر الحال على ذلك في زمن الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان. وفي القرن الثاني والثالث الهجري، حيث ظهرت أوائل المصنفات في الحديث الشريف، وانتشر الإسلام خارج الجزيرة العربية ودخل في الإسلام كثير من أصحاب اللسان غير العربي، وانتشرت العجمة بين العرب

---

٣١- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، كتاب الطب، باب لا عدوى، حديث رقم: ٥٤٤٠، ٢١٧٨/٥.

٣٢- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الطيرة، حديث رقم: ٥٤٢٢، ٢١٧١/٥.

أنفسهم، فعندئذ مسّت الحاجة إلى التفسير والبيان لألفاظ الحديث ومعانيه أكثر وضوحا وتبيانا، فظهر عدد من المصنفات المتخصصة في بيان ألفاظ الحديث وشرح غريبه، وقد عرض لأوائلها الإمام السيوطي بقوله: "وقد أكثر العلماء التصنيف فيه، قيل: أول من صنّفه النضر بن شميل (٢٠٣هـ)، قاله الحاكم، وقيل: أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ)، ثم النضر ثم الأصمعي (٢١٦هـ)، وكتبهما صغيرة قليلة. ألّف بعدهما أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)كتابه المشهور فاستقصى وأجاد، وذلك بعد المائتين"(٣٣).

كما بدأت العناية بالتصنيف في شرح الحديث الشريف وبيان معانيه وأحكامه، ويمكن أن يؤرخ لظهور المصنفات في شرح الحديث بأواخر القرن الثاني الهجري، كما يدل عليه استقراء المصنفات المتخصصة في ذلك. وبناء على ما ورد في الكتب المتخصصة في مصنفات الحديث حول هذا النوع من التصنيف، يمكن القول بأن هذا النوع من المصنفات كان في بداية أمره متعلقا بـ: **موطأ الإمام مالك والصحيحين**، وبذلك تمثل شروح الحديث امتداداً طبيعيا لحركة تدوين السنة وجمعها وتصنيفها، التي بدأت في أوائل القرن الثاني الهجري وازدهرت في القرن الثالث الهجري.

وفيما يلي عرض لبعض كتب شروح الحديث منذ نشأتها إلى القرن السابع الهجري، مرتبة حسب التسلسل التاريخي(٣٤):

١- **شرح موطأ الإمام مالك** لعبد الله بن نافع (١٨٦هـ)، وهو أقدم مصنف في شرح الحديث حسب استقراء الباحث.

٢- **شرح موطأ الإمام مالك** لعبد الله بن وهب (١٩٧هـ).

---

٣٣- السيوطي، **تدريب الراوي**، ١٨٥/٢، وانظر: محمد أبو الليث الخيرآبادي، **علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها**، دار الشاكر، سلانجور، ماليزيا، ط ٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ص ٣٢٣ - ٣٢٤.

٣٤- السخاوي، **فتح المغيث**، ٥٤/٣ - ٥٥؛ ومحمد بن جعفر الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة المصنّفة**، تحقيق محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٤، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ١٩٦؛ وحاجي خليفة، **كشف الظنون**، ٥٥٥/١، ١٠٠٥/٢، ١٣١٥، ١٩٠٨؛ والقنوجي، **أبجد العلوم**، ٢٣٣/٢ - ٢٣٤؛ والقنوجي، **الحطة**، ص ٢٠٤ - ٢٠٦؛ وعمر عبد العزيز العاني، **أضواء على المنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف**، بحوث مؤتمر مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف، لمجموعة من الباحثين، قسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢١- ٢٢/٦/ ١٤٢٧هـ، الموافق ١٧- ١٨/٧/٢٠٠٦م، ط ١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ١٢٣٤/٣ - ١٢٣٥. نقلا عن **الديباج المذهب**، لابن فرحون، ص١٣١، ١٥٥؛ والقاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٢٠٠/١.

٣- شرح موطأ الإمام مالك لعيسى بن دينار (٢٣٢هـ).

٤- شرح الموطأ لعبد الملك بن حبيب بن سليمان المالكي القرطبي، المتوفى سنة (٢٣٩هـ).

٥- شرح الموطأ لحرملة بن يحيى (٢٤٣هـ).

٦- شرح الموطأ للحافظ أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمر الأموي مولاهم المصري، المعروف بابن السرح (٢٥٠هـ).

٧- تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخبار، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ). وقد حقق بعض أجزائه الشيخ محمود شاكر، ولعله أول كتاب مطبوع في هذا الموضوع[٣٥].

٨- إعلام السنن، للإمام أبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي (٣٨٨هـ)، وهو شرح لطيف على صحيح البخاري فيه نكت لطيفة ولطائف شريفة. وللإمام الخطابي كتاب آخر باسم معالم السنن، شرح فيه سنن أبي داود.

٩- شرح البخاري للإمام أبي الحسن علي بن خلف، الشهير بابن بطال المغربي المالكي (٤٤٩هـ) وغالبه فقه الإمام مالك، من غير تعرض لموضوع الكتاب.

١٠- الهداية إلى علم السنن، للحافظ أبي حاتم ابن حبان البستي (٤٥٣هـ) [٣٦].

١١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، و الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك في موطئه من الرأي والآثار، للإمام يوسف بن عبد البر بن محمد النمري

---

٣٥- انظر: أحمد بن محمد بن حميد، علم شرح الحديث ومراحله التاريخية بين التقعيد والتطبيق، بحوث مؤتمر مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف، لمجموعة من الباحثين، قسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢١-٢٢/٦/ ١٤٢٧هـ، الموافق ١٧- ١٨/٧/٢٠٠٦م، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ١٢١٨/٣. نقلا عن مقدمة الشيخ أحمد شاكر.

٣٦- "قصد فيه إظهار الصناعتين اللتين هما صناعة الحديث والفقه، يذكر حديثا ويترجم له، ثم يذكر من يتفرد بذلك الحديث، ومن مفاريد أي بلد هو، ثم يذكر كل اسم في إسناده من الصحابة إلى شيخه بما يعرف من نسبته ومولده وموته وكنيته وقبيلته وفضله وتيقظه، ثم يذكر ما في ذلك الحديث من الفقه والحكمة، فإن عارضه خبر ذكره وجمع بينهما، وإن تضاد لفظه في خبر آخر تلطف للجمع بينهما حتى يعلم ما في كل خبر من صناعة الفقه والحديث معا، وهذا من أنبل كتبه وأعزها". ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، ٤١٨/١.

القرطبي (٤٦٣هـ). قال الإمام ابن حزم في التمهيد: "لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه؟" (٣٧).

١٢- **المعلم بفوائد كتاب مسلم**، لأبي عبد الله محمد بن علي المازري (٥٣٦هـ)، اشتمل على عيون من علم الحديث وفنون من الفقه.

١٣- **إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي (٥٤٤هـ)، كمّل به **المعلم** للمارزي.

١٤- **القبس في شرح موطأ الإمام مالك بن أنس**، و **عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي**، للقاضي الحافظ أبي بكر محمد بن العربي المغربي المتوفى سنة (٥٤٣هـ).

١٥- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦هـ)، وهو شرح على مختصر له، ذكر فيه أنه لما لخصه ورتبه وبوبه، شرح غريبه ونبّه على نكت من إعرابه وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه.

١٦- **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، للإمام الحافظ أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة (٦٧٦هـ)، وهو شرح متوسط مفيد.

**ثانيا: أنواع شروح الحديث:**

تختلف الدراسات في شروح الحديث في طريقة تصنيفها لأنواع شروح الحديث، ولعل من أوائل من تحدث عن أقسام كتب الشروح عامة هو حاجي خليفة(٣٨)، ولكنه اكتفى بعرض ثلاثة أنواع للشروح من حيث الأسلوب المتبع في الشرح، الأول: الشرح الذي يقدمه الشارح بقوله: "أقول"، وهو خاص فيما يبدو بغير كتب الحديث(٣٩)، والثاني: الشرح الذي يبدأ شارحه بذكر العبارة أو الكلمة المشروحة، ويسبقها بكلمة: "قوله"، والثالث: شرح ممزوج يمزج فيه الشارح بين النص الأصلي والشرح. كما قسم الدكتور أحمد معبد الشروح الحديثية إلى ثلاثة أنواع؛ النوعين الأخيرين اللذين أشار

---

٣٧- القنوجي، **أبجد العلوم**، ١٥٠/٣. وانظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ١٤٠٨/٣.

٣٨- انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ٣٧/١. والقنوجي، قارن مع **أبجد العلوم**، ١٩٢/١ - ١٩٣، والقنوجي، **الحطة**، ص ١٠١.

٣٩- وهو أن يقدم الشارح شرحه للنص بقوله: "أقول"، تمييزاً لكلامه عن كلام صاحب النص الأصلي. ومن أمثلة ذلك: شرح المقاصد، وشرح الطوالع للأصفهاني، **وشرح العضد**. وأما المتن فقد يكتب في بعض النسخ بتمامه، وقد لا يكتب لكونه مندرجا في الشرح بلا تمييز. انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ٣٧/١.

إليهما حاجي خليفة، إضافة إلى ما أطلق عليه "الشرح الموضوعي" الذي يعتني بدراسة قضايا متنوعة تتعلق بالحديث(٤٠)، وقد عرض الدكتور أحمد عزي لهذه الأنواع الثلاثة الأخيرة، مبينا المقصود بها ومصادرها وخصائصها(٤١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن المكتبة الإسلامية تفتقر إلى دراسات متخصصة في هذا المجال، تبيّن أنواع شروح الحديث ومعالمها وتعرض لقواعدها وخطواتها. ويرى الباحث أن يتم تقسيم كتب الشروح من خلال اعتبارات خمسة: باعتبار المنهج المتبع فيها، وباعتبار طبيعة الشرح وتخصصه، وباعتبار أسلوب الشرح وطريقته، وباعتبار الأحاديث التي تتناولها، وباعتبار حجمها. ويوصف الشرح بواحد من هذه الأنواع بحسب قربه منها، كما يمكن أن يجتمع أكثر من وصف لشرح معين باعتبارات متعددة، فقد يكون الشرح موضوعيا وكبيرا أو إجماليا ومختصرا، وهكذا. وفيما يلي عرض موجز لتلك الأنواع:

أ- **أنواع شروح الحديث باعتبار المنهج المتبع فيها:**

يمكن تقسيم شروح الحديث من حيث المنهجية المتبعة في الشرح قياسا على أنواع التفسير(٤٢) إلى ثلاثة أنواع رئيسة، وذلك قياسا على الأنواع الرئيسة للتفسير:

١- **الشرح الإجمالي للحديث**: يهتم هذا النوع من الشروح ببيان المعنى العام للحديث، من خلال بيان معاني الكلمات الغريبة فيه، وبيان ما يدل عليه باختصار. فهو شرح يقوم على الإجمال والإيجاز دون توسع وتفصيل، وهذا هو المنهج الذي تتبعه الشروح المختصرة غالبا.

٢- **الشرح التحليلي للحديث**: وهو شرح تفصيلي موسع يقدّم فهما شاملا موسوعيا للحديث، من خلال عرضه لجميع المباحث والمسائل المتعلقة به، من حيث الإسناد ودرجته، ولغة الحديث

---

٤٠- الإمام أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري، **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، تحقيق: أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ، مقدمة المحقق، ١/٨٦ - ٩٢.

٤١- انظر: أحمد بن عبد القادر عزّي، **مناهج المحدثين في شروح الحديث**، ٢/٩٢٨ - ٩٣٣.

٤٢- انظر: فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، **بحوث في أصول التفسير ومناهجه**، المؤلف، الرياض، ط ٧، ١٤٢٤هـ، ص ٥٥-٦٩؛ ومصطفى مسلم، **مباحث في التفسير الموضوعي**، دار القلم، دمشق، ط ٤، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٥٢-٥٣؛ وصلاح عبد الفتاح الخالدي، **التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق: دراسة نظرية وتطبيقية مرفقة بنماذج ولطائف التفسير الموضوعي**، دار النفائس، عمان، ط ٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص ٢٧ - ٢٨.

وإعرابه، وغريب الحديث، وأسباب ورود الحديث، والأحكام المستفادة منه، وغير ذلك. وتختلف طريقة الشراح في عرض تلك المسائل والموضوعات، فقد يعرض بعضهم لجميع تلك القضايا حسب تسلسل ألفاظ الحديث، كما فعل الحافظ ابن حجر في **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، بينما يعمل آخرون على دراسة تلك الموضوعات من خلال وضع عناوين جانبية لها، وتناول جميع ما يتعلق بها في الموضع المخصص لها. ويمكن أن يمثل للطريقة الثانية بكتاب **عمدة القاري** للعيني، حيث يقسم شرحه للحديث إلى أقسام متعددة، نحو: بيان تعلق الحديث بالآية، بيان تعلق الحديث بالترجمة، بيان رجال الحديث، بيان الأنساب، بيان فوائد تتعلق بالرجال، بيان لطائف الإسناد، بيان نوع الحديث، بيان تعدد الحديث في الصحيح، بيان من أخرجه من غيره، بيان اللغة، بيان الإعراب، بيان المعاني، بيان البيان، بيان البديع، بيان استنباط الأحكام. وقد ساق الإمام العيني تلك العناوين الفرعية في شرحه للحديث الأول في **صحيح البخاري**، وهو حديث: "إنما الأعمال بالنيات"، فبلغت قريبا من عشرين عنوانا(٤٣).

وهذا النوع من الشرح يناسب الشروح المطولة أو المتوسطة، التي تعتني بدراسة الحديث دراسة شاملة، وقد أطلق عليه الدكتور أحمد معبد "الشرح الموضوعي"، وعرفه بقوله: "هو الذي يُقسِّم الشارح فيه الحديث سندا ومتنا، وما يتبعهما في الكتاب المراد شرحه، إلى موضوعات، ثم يشرح ما يتعلق بكل موضوع على حدة"(٤٤). ومثّل لذلك بكتاب **عارضة الأحوذي** لأبي بكر ابن العربي، وشرح ابن رجب الحنبلي، و**النفح الشذي** لابن سيد الناس.

وقد أشار الإمام ابن العربي إلى اشتمال شرحه لكتاب الترمذي على تلك القضايا المتنوعة، بقوله: "ونحن سنورد فيه ـ إن شاء الله ـ بحسب العارضة: قولا في الإسناد والرجال والغريب، وفنّا من النحو والتوحيد والأحكام والآداب، ونكتا من الحكم، وإشارات إلى المصالح"(٤٥). ويتفاوت الشراح

---

٤٣- انظر الإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ١/٤٣-٧١.

٤٤- ابن سيد الناس اليعمري، **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، مقدمة المحقق، ١/٨٦.

٤٥- الإمام ابن العربي المالكي، **عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي**، دار الكتاب العربي، د.م.، د.ت.، ١/٦. وانظر ابن سيد الناس اليعمري، **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، مقدمة المحقق، ١/٨٧.

لذين يستخدمون المنهج التحليلي في استيفاء ما في الحديث من العناصر التي يتعرضون لها، وذلك حسب كفاءة كل منهم وسعة اطلاعه، وحسب قصده من التوسع أو الاختصار أو التوسط(٤٦).

ونظرا لكون هذا النوع من الشرح أشبه بما اصطلح عليه المتخصصون في الدراسات القرآنية بـ "التفسير التحليلي"(٤٧)، يميل الباحث إلى تسميته بـ "الشرح التحليلي".

٣- **الشرح الموضوعي للحديث:** ذهب بعض الباحثين إلى تسمية "الشرح التحليلي" الذي أشرت إليه سابقا بـ "الشرح الموضوعي"، كما بينت في الفقرة السابقة، لكني أرى أن يخصص الشرح الموضوعي بالشروح التي تهتم بدراسة موضوع ما في ضوء الحديث الشريف، للتعرف على موقف السنّة منه. وهو مصطلح حديث معاصر شأنه في ذلك شأن "التفسير الموضوعي" الذي استخدمه المفسرون وأطلقوه على الدراسات التي تعنى بدراسة موضوع معين في ضوء القرآن الكريم(٤٨). وقد اشتهر هذا النوع من الدراسات في الآونة الأخيرة في الدراسات والأبحاث الجامعية، كما أصبح مساقا من المساقات التي يتم تدريسها في الجامعات الإسلامية(٤٩).

ب- **أنواع شروح الحديث باعتبار طبيعة الشرح وتخصصه:**

شروح الحديث باعتبار طبيعة الشرح وتخصصه، يمكن تقسيمها إلى أقسام متعددة بحسب ما يغلب عليها من التخصصات المتنوعة، فهناك شروح فقهية، وأخرى حديثية، وثالثة أدبية لغوية، ورابعة دعوية، وخامسة علمية تركز على الإعجاز العلمي في الحديث، وهكذا. وقد خص أحد الباحثين المعاصرين المنهج الفقهي لشرح الحديث بدراسة مستقلة بيّن فيها نشأته وملامحه العامة وخصائصه، واستئثاره بالنصيب الأكبر من الشروح. كما عرض لعدد من الشروح التي يغلب عليها الصنعة الحديثية، وثانية يغلب عليها المنهج الفقهي، وثالثة وازنت بين الجانبين، مبينا خصائص

---

٤٦- انظر: ابن سيد الناس اليعمري، النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، مقدمة المحقق، ١/٩٠.

٤٧- انظر: صلاح عبد الفتاح الخالدي، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ص ٢٧ - ١٢٨؛ ورضوان جمال حسين، عرض منهجي في التفسير التحليلي: سورة النساء نموذجا، مركز البحوث، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، كوالالمبور، ٢٠٠٤م، ص ٣٣ - ٣٧.

٤٨- صلاح عبد الفتاح الخالدي، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ص ٢٩ - ٣٠.

٤٩- تعد الطالبة هيفاء الأشرفي بحثا لنيل درجة الماجستير في الحديث وعلومه، في قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، بعنوان: **الشرح الموضوعي للحديث: دراسة نظرية تطبيقية**، وقد تم تسجيل الرسالة في القسم عام ٢٠٠٦م.

كل نوع من هذه الأنواع(٥٠). وهذا التقسيم لشروح الحديث ما يزال بحاجة إلى مزيد بحث ودراسة، للتعرف على أنواعه المختلفة، وخصائص كل نوع، وأمثلته المتعددة.

ج- أنواع شروح الحديث باعتبار أسلوب الشرح وطريقته(٥١):

أشرت فيما سبق إلى أن حاجي خليفة قسم الشروح من حيث أساليبها إلى ثلاثة أنواع، لكن النوع الأول منها مختص بغير كتب الشروح الحديثية، وبناء على ذلك يمكن تقسيم الشروح الحديثية من حيث الأسلوب والطريقة المتبعة فيها إلى نوعين رئيسين:

**الأول:** أن يبدأ الشارح شرحه بذكر العبارة أو الجملة التي يراد شرحها، ويسبقها بكلمة: "قوله". وهو ما أطلق عليه أحد الباحثين اسم "الشرح الموضعي"، أو "الشرح بالقول"، وعرّفه بقوله: "هو الذي يتصدى فيه الشارح لمواضع معينة من سند الحديث أو متنه، فيذكر اللفظ أو العبارة من سند الحديث أو متنه، ويصدرها بكلمة "قوله"، ثم بعد ذلك يشرح اللفظ أو العبارة من مختلف جوانبها، وإن تعدد موضوعها"(٥٢). ومن الأمثلة على هذا النوع شرح سنن أبي داود للخطابي، وفتح الباري للحافظ ابن حجر، وشرح الكرماني لصحيح البخاري، ونحوها. وفي مثل هذا الأسلوب من الشرح لا يلتزم الشارح بالمتن الأصلي، وإنما المقصود ذكر المواضع المشروحة. وقد يكتب بعض الشراح النص الأصلي بتمامه في أعلى الصفحة أو في الهامش، وهذا مما يزيد نفع الكتاب.

**الثاني:** أن يمزج الشارح بين النص الأصلي والشرح، ويقال له: شرح ممزوج، تُمزج فيه عبارة المتن والشرح. وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين "الشرح المزوج"، وعرّفه بقوله: "هو الذي يَذكر نص الحديث سنداً ومتناً ممزوجين بشرحهما، بمعنى أن الشارح يذكر اللفظ أو العبارة من سند الحديث أو متنه، ويذكر قبلها أو بعده من كلامه هو ما إذا قُرِنَ مع عبارة المتن اتضح معناه"(٥٣)، وبذلك يكون كلام الشارح ممزوجا مع النص الأصلي للكتاب ومنسبكا معه في أسلوب واحد.

---

٥٠- انظر: عمر عبد العزيز العاني، أضواء على المنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف، المرجع السابق.

٥١- انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٣٧/١. والتنوجي، قارن مع أبجد العلوم، ١٩٢/١-١٩٣؛ والقنوجي، الحطة، ص ١٠١.

٥٢- الإمام أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري، النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، مقدمة المحقق، ٩١/١.

٥٣- المرجع السابق، ٩١/١ - ٩٢.

ويتم التمييز بين المتن والشرح بطريقة ما من طرق التمييز، وذلك باستخدام حرف "م" للمتن وحرف "ش" للشرح؛ أو بوضع خط فوق المتن أو بوضع المتن الأصلي بين قوسين، وهو طريقة كثير من الشراح المتأخرين من المحققين وغيرهم، لكنه ليس بمأمون عن الخلط والغلط(٥٤)، ونحو ذلك من الطرق. ومن أمثلة ذلك كتاب **إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري**، للإمام القسطلاني (٩٢٣هـ)، **ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، للشيخ علي القاري (١٠١٤هـ)(٥٥).

د- **أنواع شروح الحديث باعتبار الأحاديث التي تتناولها:**

يمكن تقسيم الشروح الحديثية باعتبار الأحاديث التي تتناولها إلى ثلاثة أقسام رئيسة(٥٦):

١- **كتب متخصصة في شرح حديث معيّن**: وذلك بأن يختار المؤلف حديثا معيّنا، فيعمل على دراسته وبيان معناه ودلالاته. ومن ذلك "شرح حديث أم زرع" للقاضي عياض المتوفى سنة (٥٤٤هـ)(٥٧) و "منتهى الأعمال في شرح حديث إنما الأعمال"، للإمام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)(٥٨) و"المرقاة العلية في شرح الحديث المسلسل بالأولية"، و"شرح حديث أم زرع"، للشيخ أبي الفيض محمد مرتضى بن محمد الحسيني صاحب **تاج العروس شرح القاموس**، المتوفى بمصر سنة (١٢٠٥هـ)(٥٩).

٢- **كتب متخصصة في شرح أحاديث مختارة**: وذلك بأن يجمع المؤلف أحاديث معينة ثم يقوم بشرحها، نحو **الإلمام في أحاديث الأحكام**، للشيخ تقي الدين محمد بن علي، المعروف بابن دقيق العيد الشافعي، المتوفى سنة (٧٠٢هـ). "فقد جمع فيه متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد، ثم شرحه وبرع فيه"(٦٠).

---

٥٤- انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ٣٧/١.

٥٥- ابن سيد الناس، **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، مقدمة المحقق، ٩٢/١؛ وأحمد بن عبد القادر عزّي، **مناهج المحدثين في شروح الحديث**، ٩٣١/٢-٩٣٢.

٥٦- قسمها صاحب كشف الظنون إلى قسمين فقط، وهما الأول والثالث، انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ١٠٣٦/٢-١٠٤٠.

٥٧- انظر: المصدر السابق؛ ١٠٣٩/٢.

٥٨- المرجع السابق، ١٨٥٢/٢.

٥٩- انظر: القنوجي، **أبجد العلوم**، ١٢/٣؛ والكتاني، **الرسالة المستطرفة**، ص ٨٢.

٦٠- حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ١٥٨/١.

٣- **كتب متخصصة في شرح أحاديث كتاب معين**: وذلك أن يعمد الشارح إلى كتاب من كتب الحديث فيشرح أحاديثه، نحو **شرح النووي لصحيح مسلم**، وشرحي الحافظ ابن حجر والإمام العيني **لصحيح البخاري**. ويدخل في ذلك شرح كتب "المختارات"، وهي كتب الحديث التي تحتوي أحاديث مختارة من أكثر من كتاب من كتب الحديث، إذا شرحها غير مؤلفها، ككتاب **رياض الصالحين**، **والأربعين النووية** للإمام النووي، فقد اعتنى بهما عدد من العلماء بعده وقاموا بشرحهما.

هـ- **أنواع شروح الحديث باعتبار حجمها**:

يمكن تقسيم كتب الشروح من حيث حجمها إلى ثلاثة أقسام:

١- **شروح صغيرة أو مختصرة**:

وذلك نحو **التنقيح** للشيخ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي، المتوفى سنة (٧٩٤هـ). وهو شرح مختصر **لصحيح البخاري** في مجلد واحد، قصد فيه مؤلفه إيضاح غريبه، وإعراب غامضه، وضبط نسب أو اسم يخشى فيه التصحيف، منتخبا من الأقوال أصحها ومن المعاني أوضحها، مع إيجاز العبارة والرمز بالإشارة وإلحاق فوائد"(٦١).

ومن الشروح المعاصرة المختصرة شرح الدكتور مصطفى البغا **لصحيح البخاري**، حيث يقول في مقدمته: "وبهذه الشروح الموجزة للأحاديث والآيات والآثار، أكون قد وضعت بين يدي المسلم الراغب في التعرف على السنة والاطلاع على الإسلام من منابعه الأصلية، نسخة لهذا الكتاب الجليل، مشروحة بما يسد الحاجة ويلبي الرغبة، بحجم صغير لا يزيد عن حجم المتن كثيراً، بحيث يسهل تداوله واقتناؤه"(٦٢).

ومن مميزات هذه الشروح ما يلي:

- سهولة اقتنائها وتداولها.
- مناسبتها للمتخصصين وغيرهم من المثقفين.
- سرعة الوصول فيها إلى المطلوب.

---

٦١- المرجع السابق، ١/٥٤١.

٦٢- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق مصطفى البغا، المقدمة، ١/٢.

٢- **شروح متوسطة:**

ومن ذلك شرح صحيح **البخاري** للعلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني (٧٨٦هـ)، واسمه: **الكواكب الدراري**، وهو شرح وسط مشهور، جامع لفرائد الفوائد وزوائد الفرائد(٦٣). وكذلك شرح **صحيح مسلم** للإمام النووي (٦٧٦هـ)، وهو **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، يقول الإمام النووي في مقدمته: "وأما صحيح مسلم رحمه الله فقد استخرت الله تعالى الكريم الرؤوف الرحيم في جمع كتاب شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المخلات ولا من المطولات المملات، ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين وخوف عدم انتشار الكتاب لقلة الطالبين للمطولات، لبسطته فبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات من غير تكرار ولا زيادات عاطلات، بل ذلك لكثرة فوائده وعظم عوائده الخفيات والبارزات، وهو جدير بذلك، فإنه كلام أفصح المخلوقات صلى الله عليه وسلم صلوات دائمات لكني أقتصر على التوسط وأحرص على ترك الإطالات وأوثر الاختصار في كثير من الحالات"(٦٤).

٣- **شروح كبيرة أو مطوّلة:**

ومن أمثلتها **كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، للإمام أبي عمر بن عبد البر (٤٦٣هـ)، "فإنه ترجم فيه لرواة مالك في الموطأ على حروف المعجم مع الكلام على متونها وإخراج الأحاديث المتعلقة بها بأسانيده، وهو كتاب كبير الجرم في سبعين جزءا، غزير العلم لم يتقدمه أحد إلى مثله"(٦٥).

ومن الشروح الكبيرة كتاب **فتح الباري**، وهو من أعظم شروح البخاري، للحافظ العلامة شيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، وهو شرح كبير في عشرة أجزاء، ومقدمته في جزء(٦٦). و **عمدة القاري** لبدر الدين قاضي القضاة، محمود بن أحمد العيني الحنفي (٨٥٥هـ). وهو شرح كبير لصحيح البخاري في عشرة أجزاء وأزيد(٦٧). ومن الشروح

---

٦٣- انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ٥٤١/١.

٦٤- الإمام يحيى بن شرف النووي، صحيح مسلم **بشرح النووي**، دار الريان للتراث، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٤/١ - ٥.

٦٥- الكتاني، **الرسالة المستطرفة**، ص ١١٤.

٦٦- انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ٥٤١/١.

٦٧- انظر: المرجع نفسه.

الكبيرة كتاب **إكمال المعلم**، وهو شرح لصحيح الإمام مسلم، للإمام أبي عبد الله محمد بن خليفة الوشتاني الأبي المالكي المتوفى سنة (٨٢٧هـ)، وهو في أربع مجلدات، ضمّنه كتب شرّاح صحيح مسلم الأربعة: المازري وعياض والقرطبي والنووي، مع زيادات مكملة وتنبيه[٦٨].

**المبحث الثالث: آداب الاشتغال بشرح الحديث وقواعده:**

**أولا: آداب الاشتغال بشرح الحديث[٦٩]:**

الاشتغال بشرح النصوص عامة ونصوص الأحاديث خاصة، يتطلب آدابا معينة ينبغي لمن تصدى له التحلي بها، ولعل أهم هذه الآداب هي كالآتي:

١- إخلاص النية لله تعالى، بحيث يكون الهدف من ذلك خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والعمل على نشر معانيه ودلالاته وتبليغها للآخرين، استجابة لأمره صلى الله عليه وسلم: "بلغوا عنّي ولوآية"[٧٠].

٢- عدم الخوض في شرح الحديث وبيان معانيه ودلالالته دون علم والرجوع إلى أهل العلم وسؤالهم، فقد قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوٓا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُوْنَ﴾ سورة النحل، الآية: ٤٣. وقد كان السلف الصالح يتحرجون من القول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم بغير علم، فقد سئل الإمام أحمد مرة عن تفسير كلمة من غريب الحديث، فتوقف في ذلك وقال: "اسألوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن فأخطئ"[٧١]. وقال شعبة حين سئل عن لفظة من ألفاظ الحديث: "خذوها عن الأصمعي، فإنه أعلم بهذا منا"[٧٢].

كما ينبغي التحري في بيان معاني ألفاظ الحديث المحتملة وعدم الخوض في ذلك رجما بالظن، فإنه ليس بالأمر الهيّن، والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي؛ وقد نبّه الإمام السخاوي إلى ذلك مستشهداً بموقف الأصمعي حين سئل عن قوله صلى الله عليه وسلم: "الجار أحق

---

٦٨- انظر: القنوجي، **الحطة**، ص ٢٠٤ - ٢٠٦.

٦٩- انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ٣٧/١ - ٣٨، والقنوجي، **الحطة**، ص ١٠١ - ١٠٢.

٧٠- جزء من حديث أخرجه البخاري في **صحيحه** عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "بلغوا عنّي ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النار"، في كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث رقم: ٣، ٣٢٧٤/١٢٧٥.

٧١- السخاوي، **فتح المغيث**، ٥١/٣. وانظر السيوطي، **تدريب الراوي**، ١٨٥/٢.

٧٢- السخاوي، **فتح المغيث**، ٥١/٣.

بسَقَبه"(٧٣)، فقال ـ مع جلالة قدره في هذا المجال ـ: " أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق"(٧٤).

٣- الوفاء بما التزمه الشارح من شرح النص وعدم التقصير في ذلك وبذل الجهد لتحقيق ما التزمه بقدر الاستطاعة(٧٥)، فالله تعالى قد كتب الإحسان في كل شيء، وفي الحديث الشريف: "إن الله كتب الإحسان على كل شيء"(٧٦).

٤- الدفاع عما جاء به صاحب الكتاب الأصلي وحمله على وجه صحيح ما وجد إلى ذلك سبيلاً، ليكون شارحا غير ناقض وجارح ومفسِّراً غير معترض. فإذا عثر على ما لا يمكن حمله على وجه صحيح، فحينئذ ينبغي أن يتلطف في التنبيه عليه(٧٧).

٥- الالتزام بالعدل والإنصاف في نقد ما جاء في الكتاب الأصلي، وتجنُّب الغيِّ والاعتساف في ردِّ ما فيه من الخطأ والسهو، فالإنسان محل النسيان، والقلم ليس بمعصوم من الطغيان، فكيف بمن جمع المطالب من محالها المتفرقة؟(٧٨) وقد قيل: "الإنسان في فسحة من عقله وفي سلامة من أفواه جنسه، ما لم يضع كتابا أو لم يقل شعرا". وقال آخر: "من صنَّف كتابا فقد استشرف للمدح والذم، فإن أحسن فقد استهدف من الحسد والغيبة، وإن أساء فقد تعرَّض للشتم والقذف"(٧٩).

---

٧٣- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشفعة، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، حديث رقم: ٢١٣٩، ٧٨٧/٢.

٧٤- السخاوي، فتح المغيث، ٥١/٣؛ والسيوطي، **تدريب الراوي**، ١٨٥/٢.

٧٥- انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ٣٨/١؛ والقنوجي، **أبجد العلوم**، ١/ ١٩٢؛ والقنوجي، **الحطة**، ص ١٠١.

٧٦- جزء من حديث أخرجه الإمام مسلم عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال: ثنتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، فليرح ذبيحته". الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ، كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، حديث رقم: ١٩٥٥، ١٥٤٨/٣.

٧٧- انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ٣٨/١؛ والقنوجي، **أبجد العلوم**، ١/ ١٩٢؛ والقنوجي، **الحطة**، ص ١٠١.

٧٨- المراجع نفسها.

٧٩- حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ٣٨/١.

٦- التزام الأدب في نقد الآراء والأفكار وتصحيح السهو والأخطاء. فينبغي البعد عن التصريح، واعتمادُ أسلوب التعريض، كأن يُكنَى باستخدام الفعل المبني للمجهول، نحو: قيل، واعتُرِض، وأجيب، وما شابهها من الألفاظ، أو يُقال: قال بعض الشراح، أو جاء في بعض الشروح. وقد دأب الفضلاء من سلف هذه الأمة وخلفها على التأدب في الرد على المتقدمين، تقديرا لجهودهم واجتهاداتهم، وتعظيما لحقهم ومكانتهم، وتنزيها لهم عما يُفسد اعتقاد المبتدئين فيهم. و "لله در صاحب **مشكاة المصابيح** حيث قال: فإذا وقفت عليه {أي على الخطأ} فانسب القصور إليّ لقلة الدراية، لا إلى جناب الشيخ رفع الله قدره في الدارين، حاشا لله من ذلك"(٨٠).

٧- عدم التركيز على الأخطاء وإبرازها، بل يبينها بكل تواضع وتقدير للمؤلف الأصلي، مع التماس العذر له في ذلك، كالانشغال بالبحث، وعدم التفرغ للمراجعة والتهذيب، واحتمال كون الخطأ من الناسخين وليس من الراسخين، أو السهو، ونحو ذلك(٨١). فالكمال لله وحده، والبشر مجبولون على النقص ولا يكادون يسلمون من الخطأ في أفعالهم وأقوالهم وتأليفهم. وقديما قال الشاعر:

من ذا الذي ترضى سجاياه كلها ... كفى المرء نبلا أن تعد معايبه

٨- الإشارة إلى النص الأصلي عند التصحيح والتعديل، وعدم الاكتفاء ببيان الصواب في اجتهاد الباحث، وحذف النص الأصلي، فربما كان النص الأصلي هو الصواب، ولكن أخطأ الشارح ففهمه على غير وجهه.

**ثانيا: قواعد الاشتغال بشرح الحديث:**

لكل علم من العلوم قواعده الخاصة تنير الطريق للمشتغل به وتضبط سيره، وفي هذا المطلب سيتم عرض بعض القواعد المهمة للاشتغال بعلم شرح الحديث، في محاولة لتحديد معالم منهج يضبط عملية شرح الأحاديث، ويعمل على تسديد المشتغلين بها ووقايتهم من الخطأ في شرح الحديث أو تأويله. فحين يغيب المنهج السليم في شرح النصوص الحديثية، يغيب الفهم الصحيح لتلك النصوص، وتظهر التأويلات الفاسدة، ويعم الاضطراب في التعامل معها. وفيما يلي عرض لتلك القواعد:

---

٨٠- القنوجي، **الحطة**، ص ١٠١ - ١٠٢.

٨١- انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ١/٣٨، والقنوجي، **أبجد العلوم**، ١/ ١٩٢، والقنوجي، **الحطة**، ص ١٠١.

١- التعرف على درجة الحديث من حيث القوة والضعف:

ينبغي التعرف على درجة الحديث من حيث القوة والضعف قبل الخوض في دراسته وتفسيره، فلا يُشتغل بالأحاديث الضعيفة ضعفاً شديداً والموضوعة. فينبغي للباحث أن لا ينشغل بدراسة حديث واه أو موضوع ويُضيع الوقت والجهد في ذلك، فهذا بذل للجهد في غير محله. وقد نقل العجلوني في تعليقه على حديث: "الأرضون سبْع، في كل أرض نبي كنبيكم"، حُكمَ البيهقي عليه بالشذوذ مع صحة إسناده، ثم نقل عن الإمام ابن حجر الهيتمي المكي في فتاويه قوله: "إذا تبين ضعف الحديث أغنى ذلك عن تأويله، لأن مثل هذا المقام لا تقبل فيه الأحاديث الضعيفة"(٨٢).

ولم أستثن الروايات الضعيفة ضعفا خفيفا، لاختلاف آراء العلماء في التصحيح والتضعيف من جهة، ولما يذهب إليه بعض أهل العلم من الاحتجاج بتلك الروايات في فضائل الأعمال، بل في الأحكام إذا لم يرد في الباب غيرها، من جهة أخرى(٨٣).

٢- شرح الحديث حسب قواعد اللغة العربية وأساليب العرب في البيان:

فالحديث الشريف جاء بلسان عربي مبين، ولذلك ينبغي أن يكون تفسيره وتأويله مضبوطا بقواعد اللغة العربية وأساليب العرب في البيان(٨٤). وقد ألمح العلماء إلى هذا الشرط في تعريفهم لشرح الحديث بأنه: "علم باحث عن مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحاديثه الشريفة بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية بقدر الطاقة البشرية"(٨٥). وقولهم في تعريف علم دراية الحديث بأنه: "علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها مبنيا على قواعد العربية وضوابط الشريعة ومطابقا لأحوال النبي صلى الله عليه وسلم"(٨٦).

---

٨٢- الإمام إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق: أحمد قلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ، ١/١٢٣. ومع قول الإمام ابن حجر ذلك، فإنه ذكر وجها من أوجه التأويل.

٨٣- انظر: السيوطي، تدريب الراوي، ١/٢٩٨ - ٢٩٩؛ وشرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، جمع وترتيب عبد الله سراج الدين، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط ٤، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، ص ٦٣ - ٦٥.

٨٤- انظر: إبراهيم العسعس، دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص ١٠٢.

٨٥- القنوجي، أبجد العلوم، ٢/٣٣٦.

٨٦- حاجي خليفة، كشف الظنون، ١/١٣٥. وانظر: القنوجي، أبجد العلوم، ٢/٢٢٠.

وقد قرر الإمام الشاطبي هذه القاعدة بقوله: "لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عرف فلا يصح أن يجرى في فهمها على ما لا تعرفه"(٨٧). كما أكد الإمام ابن تيمية على ضرورة معرفة اللغة والعادة والعرف زمن تنزيل الوحي بقوله: "الواجب أن تعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل في القرآن والسنة وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ، فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله، لا بما حدث بعد ذلك"(٨٨).

٣- **البعد عن التكلف في شرح الحديث:**

وقد أشار الإمام الشاطبي إلى هذه القاعدة حين قسّم طرق شرح النص وبيانه إلى طريقين، الأول: طريق تقريبي يناسب الجمهور وعامة الناس، والثاني: طريق متكلف لا يليق بالجمهور، وأكد على ضرورة اتباع الطريق الأول(٨٩). فالطريق الأول يتفق مع عادة العرب في الخطاب وهو الطريق المعتبر في الشرع، ومثّل له بقوله: "كما إذا طلب معنى الملك، فقيل: إنه خلق من خلق الله يتصرف في أمره، أو معنى الإنسان فقيل: إنه هذا الذي أنت من جنسه، أو معنى التخوف فقيل: هو التنقص، أو معنى الكوكب فقيل: هذا الذي نشاهده بالليل، ونحو ذلك فيحصل فهم الخطاب مع هذا الفهم التقريبي، حتى يمكن الامتثال، وعلى هذا وقع البيان في الشريعة"(٩٠). واستدل على ذلك بتفسير النبي صلى الله عليه وسلم لكلمة الكبر، فقد جاء في الحديث: "الكبر بطر الحق وغمط الناس"(٩١)، حيث فسّره بلازمه الظاهر لكل أحد. ثم قال: "وقد بين عليه الصلاة والسلام الحج بفعله وقوله على ما يليق بالجمهور، وكذلك سائر الأمور، وهو عادة العرب، والشريعة عربية، ولأن الأمة

---

٨٧- الإمام إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي، **الموافقات في أصول الفقه**، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ٨٢/٢.

٨٨- الإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٨هـ، ١٠٦/٧.

٨٩- انظر: الشاطبي، **الموافقات**، ٥٦/١ - ٥٧.

٩٠- المصدر السابق، ٥٦/١.

٩١- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، حديث رقم: ٩١، ٩٣/١.

قالت: فكانت أطولنا يدا زينب، لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق"(٩٦). وهكذا حملن هذا النص أولا على ظاهره، فكن يذرعن أيديهن بقصبة، فكانت سودة رضي الله عنها أطولهن جارحة، لكن زينب رضي الله عنها كانت أطولهن يدا في الصدقة وفعل الخير، فماتت زينب أولهن، فعلموا أن المراد طول اليد في الصدقة والجود(٩٧).

وقد عرض الشيخ القرضاوي ـ في سياق حديثه عن ضابط التفريق بين الحقيقة والمجاز في التعامل مع السنّة ـ لعدد من الأحاديث التي حملها العلماء على المجاز، ولم يقفوا على ما قد يُفهم من ظاهرها، ثم أشار إلى ضوابط لنقل نص الحديث من الحقيقة إلى المجاز، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- أن يوجد ما يوجب التأويل، بحيث لا يمكن حمل النص على ظاهره، كأن يوجد من صريح العقل أو صحيح النقل ما يمنع حمل النص على الظاهر، أو يدعو إلى تأويله.

ب- أن يكون التأويل مقبولا غير متكلف ولا متعسف، فينبغي الحذر من التعسف في تفسير النصوص وتحميلها ما لا تحتمله.

ثم علق على ذلك قائلا: "فالتأويل بغير مسوِّغ مرفوض، والتأويل المتعسِّف مرفوض، كما أن حمل الحقيقة مع وجود المانع العقلي أو الشرعي أو العلمي أو الواقعي، مرفوض أيضاً"(٩٨).

---

٩٦- أخرجه مسلم في صحيحه، باب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل زينب أم المؤمنين رضي الله عنها، حديث رقم: ٢٤٥٢، ١٩٠٧/٤. وجاء في رواية البخاري: "فأخذوا قصبة يذرعونها فكانت سودة أطولهن يداً، فعلمنا بعد أنما كانت طول يدها الصدقة وكانت أسرعنا لحوقا به وكانت تحب الصدقة". صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب أي الصدقة أفضل، وصدقة الشحيح الصحيح، حديث رقم: ١٣٥٤، ٥١٥/٢. ونقل الحافظ ابن حجر عن الإمام ابن الجوزي قوله: "هذا الحديث غلط من بعض الرواة، والعجب من البخاري كيف لم ينبّه عليه، ولا أصحاب التعاليق، ولا علم بفساد ذلك الخطابي، فإنه فسّره وقال: لحوق سودة به من أعلام النبوة. وكل ذلك وهم، وإنما هي زينب، فإنها كانت أطولهن يداً بالعطاء، كما رواه مسلم..."، وأشار إلى أن البخاري لم يثبت اسم سودة في الصحيح، وإنما أثبته في التاريخ الصغير عن موسى بن إسماعيل بهذا الإسناد، ثم قال: "وكأن هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ سودة من سياق الحديث لما أخرجه في الصحيح لعلمه بالوهم فيه، وإنه لما ساقه في التاريخ بإثبات ذكرها ذكر ما يرد عليه من طريق الشعبي أيضاً". انظر: الحافظ ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٨٦/٣ ـ ٢٨٨.

٩٧- انظر تعليق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي على الحديث، في الموضع السابق نفسه.

٩٨- يوسف القرضاوي، **كيف نتعامل مع السنة النبوية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط ٦، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص ١٧٦.

وهذا باب خطير ينبغي أن لا يخوض فيه إلا من كان أهلا للاجتهاد، وقد تختلف فيه أنظار المجتهدين، فيرى بعضهم إمكانية حمل النص على ظاهره، بينما يرى آخرون ضرورة تأويل النص وإخراجه عن ظاهره، وكل له اجتهاده.

٥- الفصل بين عالم الغيب وعالم الشهادة:

فلكل عالم مقاييسه الخاصة التي ينبغي أن تستخدم في دراسته وتفسيره. فلا يجوز تحكيم العقل في الأمور الغيبية الخارجة عن حدود إدراكه، والقاعدة في أخبار الغيب: "إذا صح النقل شهد العقل"(٩٩). وقد فصل الشيخ القرضاوي الحديث في هذه القاعدة وجعلها ضابطا من ضوابط فهم السنة، فمتى "صح الحديث لم يسعنا إلا أن نقول مطمئنين: آمنا وصدقنا، موقنين أن للآخرة قوانينها الخاصة المخالفة لقوانين هذه الدنيا"(١٠٠).

فمن النصوص الشرعية ما يخضع لموازين العقل ومقاييسه، ومنها ما لا يخضع لتلك الموازين والمقاييس، وتختلف طريقة المسلم في التعامل مع هذين النوعين من النصوص، فبينما يُعمل عقله في نصوص النوع الأول من أجل فهم حقيقتها واستنباط الأحكام منها والوقوف على علتها وحكمتها، وعرضها على مقاييس العقل وموازينه، فإنه يقف أمام النوع الثاني موقف التسليم والانقياد متى صح الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن العقل يقر بكونها تتجاوز طاقته وقدرته، فينصرف الجهد إلى التحقق من صحة روايتها، والتدقيق في فهمها وتأويلها على شكل صحيح، ومن ثَمّ التسليم بما جاءت به والخضوع لها، كما هو الحال في أخبار الغيب واليوم الآخر.

وإذا لم يراع هذا التفريق بين النصوص ووقع الخلط بين هذين النوعين، وتصدى العقل لما لا يقدر على الإحاطة به، عند ذلك يضل العقل طريقه ويتخبط في متاهات الظلام. فلا يُقبل من كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم في أنباء الغيب مثلاً، أن يقدم رأيه على نص الرسول صلى الله عليه وسلم، فالدخول في مثل هذه الأمور بمجرد الرأي، ودون الاستهداء بهدي الله تعالى، والاستضاءة بنور الله الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه، سبيل للضلالة والبعد عن الحق والصواب(١٠١).

---

٩٩- المسعس، دراسة نقدية، ص ١٠٥. وانظر: يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ١٧٣ - ١٧٧.

١٠٠- يوسف القرضاوي، المصدر السابق، ص ١٧٦.

١٠١- الإمام ابن تيمية الحراني، درء تعارض العقل والنقل، ١/٨٥.

ونقل القسطلاني في شرح البخاري عن التُّوربُشتي(١٠٢) - في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا استيقظ - أراه - أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثا فإن الشيطان يبيت على خيشومه"(١٠٣) - قوله: "حق الأدب دون الكلمات النبوية التي هي مخازن لأسرار الربوبية، ومعادن الحكم الإلهية، أن لا يُتكلم في الحديث وأخواته بشيء. فإن الله تعالى خص رسوله صلى الله عليه وسلم بغرائب المعاني، وكاشفه عن حقائق الأشياء ما يقصُر عن بيانه باعُ الفهم، ويكِل عن إدراكه بصرُ العقل"(١٠٤). فالنصوص لا تأتي بما يستحيل في العقل، لكنها ربما أتت بما لا يدركه العقل، وبما يحكم العقل بأنه ليس من اختصاصه البحث في حقيقته.

ونقل الشيخ القاسمي عن شيخه محمد الطندتائي الأزهري ثم الدمشقي، ما كتبه تعليقا على سؤال في فتاوى الحافظ ابن حجر في الميت إذا أُلحد في قبره هل يُقعد ويُسأل؟: "اعلم أن السؤال عن هذه الأشياء من باب الاشتغال بما لا يعني، وقد ورد: "من حسن إسلام المرء تركه ما لايعنيه"(١٠٥). وإنما كان من الاشتغال بما لا يعني، لأن الله تعالى لم يكلفنا بمعرفة حقائق الأشياء، وإنما كلفنا بتصديق نبيه صلى الله عليه وسلم في كل ما جاء به وامتثال أمره واجتناب نهيه... فالواجب تصديق الشارع في كل ما ثبت عنه، وإن لم يُفهم معناه. فلا تُضيِّع وقتك في الاشتغال بما لا يعنيك"(١٠٦). فلا يصح أن يقال في مثل هذه المسائل: إنها مما يخالف العقل أو لا يمكن للعقل أن يقبلها، بل هي مما لا يقدر العقل على إدراكه، لأنها خارجة عن مجاله وقدراته.

---

١٠٢- هو الإمام شهاب الدين فضل الله بن حسن توفي سنة٦٦١هـ أو ٦٨٥، انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ٣٧٢/١، ١٧١٩/٢.

١٠٣- الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، ١١٩٩/٣، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، حديث رقم: ٢٣٨، ٢١٢/١.

١٠٤- الشيخ محمد جمال الدين القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص ٣٠٤.

١٠٥- أخرجه الترمذي في كتاب الزهد، وقال: حديث غريب، انظر: **سنن الترمذي**، ٥٥٨/٤. ونقل المباركفوري تحسين الإمام النووي لهذا الحديث. انظر: محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ، ٥٠٠/٦.

١٠٦- الشيخ محمد جمال الدين القاسمي، **قواعد التحديث**، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

٦- النقل الصحيح لايعارض العقل الصريح:

قاعدة من القواعد المهمة التي ينبغي أن يُسلِّم بها الباحث في شرح الحديث الشريف.

يقول الإمام ابن تيمية: "والعقل الصريح دائماً موافق للرسول صلى الله عليه وسلم لا يخالفه قط، فإن الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحق و الميزان؛ لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه، فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحارات العقول، لا تخبر بمحالات العقول فهذا سبيل الهدى والسنة والعلم"(١٠٧). فثمة فرق بين ما يحكم العقل باستحالته وبين ما يعجز عن معرفته وإدراكه، وبناء على ذلك، فأي تناقض بدا بين النقل والعقل، يعود إلى كون النقل غيرَ صحيح، أو كون العقلِ غيرَ صريح.

٧- فهم الحديث من خلال طرقه الأخرى:

فقد يأتي في بعض طرقه زيادة ألفاظ، تعين على فهم مراد الحديث بدقة(١٠٨). ومن أمثلة ذلك ما فعله الحافظ ابن حجر في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته: "إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعا، ثم ارفع حتى تعتدل قائما، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا، وافعل ذلك في صلاتك كلها"(١٠٩). يقول الحافظ: "ووقع فيه في بعض طرقه: "ثم اقرأ إن كان معك قرآن، فإن لم يكن فاحمد الله وكبر وهلل". فإذا جُمع بين ألفاظ الحديث كان تعيّن الفاتحة هو الأصل لمن معه قرآن، فإن عجز عن تعلمها وكان معه شيء من القرآن قرأ ما تيسر، وإلا انتقل إلى الذكر. ويحتمل الجمع أيضاً أن يقال: المراد بقوله: "فاقرأ ما تيسر معك من القرآن"، أي: بعد الفاتحة؛ ويؤيده حديث أبي سعيد عند أبي داود بسند قوي: "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر"(١١٠).

---

١٠٧- الإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، **مجموع الفتاوى**، ٤٤٤/١٧. وانظر له أيضاً: **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ، ٥٤/٣.

١٠٨- انظر: إبراهيم العسعس، **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، ص ١٠٨.

١٠٩- جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي هريرة رضي الله عنه في **صحيحه**، كتاب صفة الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر، حديث رقم: ٧٢٤، ٢٦٣/١. ومسلم في **صحيحه**، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، حديث رقم: ٣٩٧، ٢٩٨/١.

١١٠- الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ٢٤٣/٢.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً شرح الحافظ ابن حجر لحديث: "إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها، وإنها مثل المسلم، فحدثوني ما هي؟" (١١١)، ومحاولة الربط بينه وبين ما ألمح إليه البخاري في الترجمة من التسوية بين عدد من صيغ الأداء الصريحة، فقال: "فإن قيل: فمن أين تظهر مناسبة حديث ابن عمر للترجمة، ومحصل الترجمة التسوية بين صيغ الأداء الصريحة، وليس ذلك بظاهر في الحديث المذكور؟ فالجواب: "أن ذلك يستفاد من اختلاف ألفاظ الحديث المذكور، ويظهر ذلك إذا اجتمعت طرقه"، فإن لفظ رواية عبد الله بن دينار المذكور في الباب: "فحدثوني ما هي"، وفي رواية نافع عند المؤلف في التفسير: "أخبروني"، وفي رواية عند الإسماعيلي: "أنبئوني"، وفي رواية مالك عند المصنف في باب الحياء في العلم: "حدثوني ما هي"، وقال فيها: فقالوا: أخبرنا بها. فدل ذلك على أن التحديث والإخبار والإنباء عندهم سواء، وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة"، ثم عرض لخلاف العلماء في ذلك بالنسبة إلى الاصطلاح، مبينا الحاجة إلى التفريق بين تلك الصيغ(١١٢).

٨- **فهم الحديث في ضوء سبب وروده إن كان له سبب ورود:**

فكثيراً ما يعين معرفة سبب ورود الحديث في التوصل إلى فهم الحديث بشكل صحيح، وتحديد المراد منه بدقة، فالعلم بالسَّبب يورث العلم بالمسبَّب.

وسبب الحديث هو: ما صدر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لأجله(١١٣). ونقل السيوطي عن البلقيني قوله: "والسبب قد يُنقل في الحديث... وقد لا ينقل فيه، أو ينقل في بعض طرقه وهو الذي ينبغي الاعتناء به، فبذكر السبب يتبين الفقه في المسألة"(١١٤). ثم ذكر مثالا على ذلك حديث "الخراج بالضمان"، فقد جاء في بعض طرقه عند أبي داود وابن ماجة: "أن رجلا ابتاع عبداً

---

١١١- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب قول المحدث: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، حديث رقم: ٦١، ٣٤/١.

١١٢- الحافظ ابن حجر، فتح الباري، ١٤٤/١ - ١٤٥. وانظر مثالاً آخر في شرحه لحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: "لا نفقة لك ولا سكنى"، ٤٨٠/٩.

١١٣- يُنظر في تعريفه وأهميته: نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص٣٣٤-٣٣٥؛ ومحمد أبو الليث الخيرآبادي، علوم الحديث: **أصيلها ومعاصرها**، ص ٣٢٩ - ٣٣١.

١١٤- السيوطي، **تدريب الراوي**، ٣٩٥/٢.

فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيبا فخاصمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فردّه عليه، فقال الرجل: يارسول الله، قد استعمل غلامي. فقال صلى الله عليه وسلم: "الخراج بالضمان"(١١٥).

٩- فهم الحديث في ضوء النصوص الشرعية الأخرى في الموضوع نفسه:

والبعد عن التعامل الجزئي مع الحديث وفهمه في معزل عن النصوص الأخرى المتعلقة بالموضوع، الأمر الذي قد يؤدي إلى تضارب تلك النصوص، وعدم انسجامها.

فسنّة الرسول صلى الله عليه وسلم نوع من أنواع الوحي، ولا يمكن أن يدخل التناقض والتعارض بين السنّة وبين القرآن الكريم، كما لا يمكن أن تعارض الأحاديث بعضها بعضا. ونقل الخطيب البغدادي عن القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (٤٠٣هـ) قوله: "وكل خبرين علم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بهما، فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين، لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر أو نهي وغير ذلك أن يكون موجبُ أحدهما مُنافيا لموجب الآخر، وذلك يُبطل التكليفَ إن كانا أمراً أو نهيا أو إباحة وحظراً، أو يوجب كونَ أحدهما صدقا والآخر كذبا إن كانا خبرين. والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منزه عن ذلك أجمع، معصوم منه باتفاق الأمة وكلٌ مثبت للنبوة"(١١٦).

ومن الأمثلة التي تبين ضرورة التنبه إلى تلك القاعدة حديث حُذَيْفة بن اليمان رضي الله عنه قال: "إذا مت فلا تُؤذنوا بي، إني أخاف أن يكون نعياً، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهَى عن النّعْي"(١١٧). فإن فهم هذا الحديث في معزل عن الأحاديث الأخرى في الموضوع، قد يوهم تحريم النعي مطلقا، مع أنه قد وردت أحاديث أخرى تصرِّح بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد نعى

---

١١٥- حديث "الخراج بالضمان" أخرجه الترمذي عن عائشة رضي الله عنها. الإمام محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، **الجامع الصحيح/سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.، كتاب البيوع، باب فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيبا، وقال: "هذا حديث حسن صحيح، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، والعمل على هذا عند أهل العلم"، حديث رقم: ١٢٨٥، ٥٨١/٣. وانظر: محمد عصري زين العابدين، **سبب ورود الحديث: ضوابط ومعايير**، مركز البحوث، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور، ماليزيا، ٢٠٠٥م.

١١٦- الإمام أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ، ص ٤٣٣.

١١٧- سنن الترمذي، أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي، وقال: حديث حسن صحيح. ٣١٣/٣.

بعض الصحابة رضوان الله عليهم. فقد أخرج البخاري عن أنس رضي الله عنه "أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى زيداً وجعفراً وابن رواحة للناس قبل أن يأتيهم خبرهم..."(١١٨)، وأخرج مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه فخرج بهم إلى المصلى، وكبّر أربع تكبيرات"(١١٩).

وقد جمع العلماء بين هذه الأحاديث، بحمل حديث النهي على نعي الجاهلية الذي تصاحبه النياحة والبكاء وبيان المفاخر، وتفسير ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم من النعي بمجرد الإعلام والإخبار. يقول الشيخ المباركفوري معلّقا على حديث حذيفة: "الظاهر أن حذيفة رضي الله عنه أراد بالنعي في هذا الحديث معناه اللغوي، وحمل النهي على مطلق النعي. وقال غيره من أهل العلم: إن المراد بالنعي في هذا الحديث النعي المعروف في الجاهلية. قال الأصمعي: كانت العرب إذا مات فيها ميت له قدر ركب راكب فرساً وجعل يسير في الناس، ويقول: نعاه فلان أي أنعيه وأظهر خبر وفاته... وإنما قالوا هذا لأنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي، وأيضاً قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بموت زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة حين قتلوا بمؤتة. وأيضاً قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال حين أخبر بموت السوداء أو الشاب الذي كان يقيم المسجد: "ألا آذنتموني". فهذا كله يدل على أن مجرد الإعلام بالموت لا يكون نعياً محرماً، وإن كان باعتبار اللغة يصدق عليه اسم النعي، ولذلك قال أهل العلم إن المراد بالنعي في قوله: "ينهى عن النعي" النعي الذي كان في الجاهلية جمعاً بين الأحاديث"(١٢٠).

وقد فصّل الإمام النووي حكم النعي بقوله: "قال العلماء المحققون والأكثرون من أصحابنا وغيرهم: يُستحبّ إعلامُ أهل الميت وقرابته وأصدقائه لهذين الحديثين. قالوا: النعيُ المنهي عنه إنما هو نعي الجاهلية، وكانت عادتهم إذا مات منهم شريفٌ بعثوا راكباً إلى القبائل يقول: نعايا فلان أو يا نعايا العرب: أي هلكت العرب بمهلك فلان، ويكون مع النعي ضجيج وبكاء... قلت: والمختار استحبابه مطلقاً إذا كان مجرّد إعلام"(١٢١).

---

١١٨- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة مؤتة من أرض الشام، ١٥٥٤/٤.

١١٩- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنازة، حديث رقم: ٩٥١، ٦٥٦/٢.

١٢٠- محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ، ٥١/٤.

١٢١- الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار**، المكتبة الثقافية، بيروت، دون تاريخ، ص ١٤٠.

وقال الحافظ ابن حجر: "والحاصل أن محض الإعلام بذلك لا يكره فإن زاد على ذلك فلا، وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك، حتى كان حذيفة إذا مات له الميت يقول: لا تؤذنوا به أحداً إني أخاف أن يكون نعيا". ثم نقل عن ابن العربي تقسيمه النعي إلى ثلاث حالات، بقوله: "يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات، الأولى: إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة، الثانية: دعوة الحفل للمفاخرة فهذه تكره، الثالثة: الإعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك فهذا يحرم"(١٢٢).

١٠- فهم الحديث في ضوء الأصول والقواعد الشرعية:

القواعد الشرعية في اصطلاح الأصوليين: قضايا كلية تنطبق على جميع جزئياتها(١٢٣)، ويطلق عليها أصل شرعي، ولكن الأصل أعم من القاعدة في اصطلاح الأصوليين(١٢٤)، فالأصل يطلق على معانٍ متعددة: ما يُبتنى عليه غيره، والدليل كقولهم: أصل هذه المسألة: الكتاب والسنة. كما يطلق على الراجح، والقاعدة المستمرة، والقاعدة الكلية، والمقيس عليه وهو ما يقابل الفرع في باب القياس(١٢٥)، فكل قاعدة أصل وليس كل أصل قاعدة.

وينبغي عند شرح الحديث الشريف مراعاة تلك الأصول والقواعد، وتفسيره على نحو ينسجم معها ولا يعارضها. ومن أمثلة ذلك شرح الإمام النووي لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل الجنة نمّام"(١٢٦)، حيث يقول: وأمّا قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل الجنة نمّام" ففيه التّأويلان المتقدّمان في نظائره: أحدهما: يُحمل على المستحلّ بغير تأويل مع العلم بالتّحريم، فهذا كافر لا يدخلها أصلاً. والثاني: لا يدخلها وقت دخول الفائزين إذا فُتحت أبوابها لهم، بل يؤخّر(١٢٧).

---

١٢٢- الحافظ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ١١٧/٣.

١٢٣- انظر: علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ، ص ٢١٩.

١٢٤- يقول الندوي: "ويبدو أن الأصل أعم من القاعدة والضابط، فكل ما تبتني عليه مسائل فقهية، سواء أكانت من باب واحد أم من أبواب متعددة يسمى أصلاً" علي أحمد الندوي: القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير للإمام جمال الدين الحَصيري، شرح الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ١١٠.

١٢٥- انظر: المصدر السابق، ص ١٠٩-١١٠.

١٢٦- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه. انظر: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم النميمة، حديث رقم:١٠٥، ١٠١/١.

١٢٧- انظر: الإمام النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ١١٣/٢.

وقد أشار الإمام النووي إلى أن تأويل هذا الحديث وأمثاله ينبغي أن يكون في ضوء القاعدة العامة التي تقضي بأن من مات موحّداً دخل الجنّة قطعاً على كلّ حال، والتي يدل عليها قوله صلى الله عليه وسلم: "من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة"(١٢٨)، فقال: "وقد تظاهرت أدلّة الكتاب والسنّة وإجماع من يعتدُّ به من الأمّة على هذه القاعدة، وتواترت بذلك نصوص تحصل العلم القطعي، فإذا تقرّرت هذه القاعدة حُمل عليها جميع ما ورد من أحاديث الباب وغيره، فإذا ورد حديث في ظاهره مخالفة وجب تأويله عليها ليُجمع بين نصوص الشّرع"(١٢٩).

١١- فهم الحديث في ضوء مقاصد الشريعة:

وقد عرّف الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور مقاصد الشريعة بأنها: "المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة"(١٣٠)، كما عرّفها الدكتور الريسوني بقوله: "مقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد"(١٣١). ولعل من أدق التعريفات للمقاصد الشرعية

---

١٢٨- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، حديث رقم: ٢٦، ٥٥/١.

١٢٩- الإمام النووي، **صحيح مسلم بشرح النووي**، ٢١٧/١.

١٣٠- محمد الطاهر ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٥هـ، ص ١٦٥.

١٣١- أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الشاطبي**، دار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ١٤١٢هـ، ص ٧. وقد تعقب عوض القرني هذا التعريف بقوله: "ولو قال: مقاصد الشريعة هي الغايات التي أنزلت الشريعة لتحقيقها لمصلحة الخلق في الدارين، لكان أولى، فكلمة "أنزلت" أولى من كلمة "وضعت"، لما فيها من الإشارة لنزول التشريع من الله، وكلمة "لأجل" حشو لا حاجة له، والخلق أشمل من كلمة "العباد" المشعرة بالمكلفين فقط؛ لأن الشريعة جاءت لصلاح وإصلاح المكلفين وغيرهم من جميع المخلوقات، وإن كان المخاطب بها أهل التكليف فقط من الإنس والجن، وعبارة "في الدارين" إشارة إلى المصالح الأخروية التي هي من أهم مقاصد الشريعة، وإن غفل عن ذكرها كثير ممن كتب في المقاصد". انظر: عوض بن محمد القرني، **المختصر الوجيز في مقاصد التشريع**، دار الأندلس الخضراء، جدة، ١٤١٩هـ، ص ١٩. نقلاً عن مقال خالد بن منصور الدريس، أثر مقاصد الشريعة في فهم الحديث النبوي، الإمام ابن تيمية نموذجاً، بحث مقدم لمؤتمر مقاصد الشريعة، ٨-٢٠٠٦/٨/١٠م. انظر: مجموعة من الباحثين، **مقاصد الشريعة وسبل تحقيقها في المجتمعات المعاصرة**، الندوة العالمية عن الفقه الإسلامي وأصوله وتحديات القرن الحادي والعشرين، قسم الفقه وأصول الفقه، والمعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ٢٠٠٦، ٤١٧/٢ - ٤٤٠.

تعريف الدكتور القرني لها بأنها: "الغايات التي أنزلت الشريعة لتحقيقها لمصلحة الخلق في الدارين"(١٣٢).

وقد أشار الإمام ابن القيّم إلى أهمية مراعاة مقاصد الشريعة ومصالح العباد في فهم نصوص الوحي، كتابا وسنة، بقوله: "فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحِكَم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل"(١٣٣).

ومن أمثلة ذلك فهم الإمام ابن تيمية لحديث النهي عن التشبه بغير المسلمين(١٣٤)، الذي رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من تشبّه بقوم فهو منهم"(١٣٥). فالحديث يدل على النهي عن التشبه بغير المسلمين، ويرى الإمام ابن تيمية أن النهي عن التشبه بالكفار والأمر بمخالفتهم، إنما شرع بعد ظهور الدين وعلوه بقيام الجهاد، وما يترتب عليه من إلزامهم بالجزية والصغار، وأما حين كان المسلمون في أول الأمر ضعفاء لم يشرع المخالفة لهم، فلما كمل الدين وظهر وعلا، شرع ذلك. ومن خلال الفهم المقاصدي لهذا الحديث يقول الإمام ابن تيمية: "ومثل ذلك اليوم، لو أن المسلم بدار حرب أو دار كفر غير حرب، لم يكن مأموراً بالمخالفة لهم في الهدي الظاهر، لما عليه في ذلك من الضرر، بل قد يستحب للرجل أو يجب عليه أن يشاركهم أحياناً في هديهم الظاهر، إذا كان في ذلك مصلحة دينية، من دعوتهم إلى الدين والاطلاع على باطن أمرهم لإخبار المسلمين بذلك أو دفع ضررهم عن المسلمين، ونحو ذلك من المقاصد

---

١٣٢- عوض بن محمد القرني، **المختصر الوجيز في مقاصد التشريع**، ص ١٩. ومجموعة من الباحثين، **مقاصد الشريعة وسبل تحقيقها في المجتمعات المعاصرة**، ٤٢٠/٢.

١٣٣- الإمام ابن القيم محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م، ٣/٣.

١٣٤- انظر مقال "أثر مقاصد الشريعة في فهم الحديث النبوي، الإمام ابن تيمية نموذجاً"، خالد بن منصور الدريس، في **مقاصد الشريعة وسبل تحقيقها في المجتمعات المعاصرة**، مجموعة من الباحثين، ٤٢٨/٢ - ٤٢٩.

١٣٥- الإمام سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، **سنن أبي داود**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت، كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، حديث رقم ٤٠٣١، ٤٤١/٢؛ والإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ٥٠/٢. وقال العراقي في **تخريج أحاديث الإحياء**، ٢١٨/١: أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بسند صحيح.

الصالحة. فأما في دار الإسلام والهجرة التي أعزّ الله فيها دينه، وجعل على الكافرين بها الصغار والجزية ففيها شرعت المخالفة، وإذا ظهرت الموافقة والمخالفة لهم باختلاف الزمان ظهرت حقيقة الأحاديث في هذا"(١٣٦).

١٢- مراعاة البعد الزماني والمكاني لألفاظ الحديث:

فينبغي العمل على التعرف على معنى اللفظة زمن التنزيل ومكانه، وإدراك التطور الذي حصل عليها، فربما كان للفظة في ذلك الوقت أو تلك البيئة معنى يختلف عن المعنى المتبادر إلى الذهن منها في هذا العصر(١٣٧).

ولعل من الأمثلة على ذلك حديث السيدة عائشة رضي الله عنها أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا من السام"(١٣٨). فالمتبادر إلى الذهن من لفظ "الحبة السوداء" ما تعارف عليه الناس من الحبة المعروفة ذات اللون الأسود، ويُطلق عليها بعضهم "حبة البركة"، مع أن الإمام ابن شهاب أحد رواة الحديث نبّه ـ كما جاء في بعض روايات الحديث ـ إلى أن المراد بها هنا غيرها، قال ابن شهاب: "والسام: الموت؛ والحبة السوداء: الشُّونيز"(١٣٩)، وهو: الكمُّون، والكمُّون لونه أخضر، لكن العرب تطلق على الأخضر أسود والعكس، ومنه: سواد العراق(١٤٠).

---

١٣٦- الإمام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٦٩هـ، ص ١٧٧.

١٣٧- انظر للتفصيل في ذلك: محمد أبو الليث الخير آبادي، في كتابه **علوم الحيث: أصيلها ومعاصرها**، حيث أفرد فصلا مستقلا لهذا الموضوع، ص ٣٣٣ وما بعدها؛ وانظر: القرضاوي، **كيف نتعامل مع السنة**، ص ١٧٩ ـ ١٨١؛ والصمص، **دراسة نقدية**، ص ١٠٣.

١٣٨- الحديث متفق عليه، فقد أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الطب، باب الحبة السوداء، حديث رقم: ٥٣٦٣، ٢١٥٣/٥؛ وحديث رقم: ٥٣٦٤، ٢١٥٤/٥. كما أخرجه مسلم في **صحيحه**، كتاب السلام، باب التداوي بالحبة السوداء، حديث رقم: ٢٢١٥، ١٧٣٥/٤.

١٣٩- **صحيح البخاري**، كتاب الطب، باب الحبة السوداء، حديث رقم: ٥٣٦٤، ٢١٥٤/٥.

١٤٠- انظر: **شرح النووي على صحيح مسلم**، ٢٠١/١٤؛ وتعليق مصطفى البغا على هذا الحديث، **صحيح البخاري**، ٢١٥٣/٥.

قال الحافظ ابن حجر: "وتفسير الحبة السوداء بالشونيز لشهرة الشونيز عندهم إذ ذاك، وأما الآن فالأمر بالعكس، والحبة السوداء أشهر عند أهل هذا العصر من الشونيز بكثير، وتفسيرها بالشونيز هو الأكثر الأشهر، وهي الكمون الأسود، ويقال له أيضاً الكمون الهندي"(١٤١).

**١٣- مراعاة المكتشفات العلمية الحديثة:**

ينبغي مراعاة المكتشفات العلمية الحديثة وما يتوصل إليه الباحثون في العلوم الكونية والاستفادة منه في تفسير نصوص الحديث. فقد تُعين الحقائق العلمية على فهم حديث معين، أو ترجح تفسيراً من التفسيرات على غيره. ومن الأمثلة على الاستفادة من المكتشفات الحديثة في هذا الموضوع: ترجيح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى لتفسير الإمام ابن الصلاح لحديث: "لا عدوى ولا طيرة"(١٤٢)، وردّه لقول من فسّره بنفي العدوى مطلقا، وذلك بناء على المكتشفات الحديثة في مجال الطب، حيث يقول: "وأقواها عندي المسلك الأول الذي اختاره ابن الصلاح، لأنه قد ثبت من العلوم الطبية الحديثة أن الأمراض المعدية تنتقل بواسطة المكروبات ويحملها البصاق والهواء أو غير ذلك، على اختلاف أنواعها... فاختلاط الصحيح بالمريض سبب لنقل المرض، وقد يتخلف هذا السبب كما قال ابن الصلاح رحمه الله"(١٤٣).

فينبغي للمشتغل بشرح الأحاديث المتعلقة بالعلوم الحديثة أن يطلع على ما يستجد من علوم، وما يكشف عنه العلم الحديث من حقائق وسنن، وذلك للاستفادة منها وتوظيفها في شرح الأحاديث المتعلقة بتلك العلوم، أو ترجيح أحد الأقوال المتعددة في تأويلها.

---

١٤١- الحافظ ابن حجر، **فتح الباري**، ١٠/١٤٥.

١٤٢- جزء من حديث أخرجه الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، وفِرَّ من المجذوم كما تفر من الأسد". انظر **صحيح البخاري**، كتاب الطب، باب الجذام، حديث رقم: ٥٣٨٠، ٥/٢١٥٨. وأخرجه مسلم بألفاظ مقاربة، انظر **صحيح مسلم**، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، حديث رقم: ٢٢٢٠، ٤/١٧٤٣.

١٤٣- انظر: الشيخ أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، دون تاريخ، ص ١٧٥-١٧٦. وانظر كذلك تفسير شرف القضاة لحديث خلق الإنسان، في مقال له حول هذا الموضوع.

١٤- مراعاة الاختلاف في فهم نصوص الحديث ذات الدلالة الظنية:

فدراسة هذا النوع من النصوص وفقهه من ميادين الاجتهاد الواسعة، التي تتعدد فيها آراء المجتهدين وتختلف. ويتحكم في ذلك قدرات المرء العقلية، وتكوّينه العلمي ومدى تمكّنه من العلوم المتعلقة بهذا العلم، وفوق كل هذا وذاك توفيق الله عز وجل للمرء في اجتهاده.

فلا ضير أن تختلف وجهات نظر الباحثين في شرح حديث معين، ولا يمكن أن نتصور اتفاق كلمتهم في فهم هذا النوع من الأحاديث، بل يعتبر قولهم في ذلك جميعا، وينبّه إليه ـ وإن خالف رأي الشارح ـ ما داموا أهلا للاجتهاد والنظر وملتزمين بمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع النصوص الشرعية وفهمها. وقد جرت عادة شراح الحديث على بيان الآراء المتعددة في فهم حديث معين، وبيان وجهة نظر أصحابها، ومناقشتها، وترجيح ما يظهر لهم أنه الصواب منها.

والأمثلة على ذلك في كتب الشروح كثيرة جداً، ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر في شرحه لحديث: "إنما الأعمال بالنيات"(١٤٤): "قوله: "بالنيات" الباء للمصاحبة، ويحتمل أن تكون للسببية، بمعنى أنها مقومة للعمل، فكأنها سبب في إيجاده. وعلى الأول فهي من نفس العمل، فيشترط أن لا تتخلف عن أوله. قال النووي: النية القصد، وهي عزيمة القلب، وتعقبه الكرماني بأن عزيمة القلب قدر زائد على أصل القصد. واختلف الفقهاء، هل هي ركن أو شرط؟ والمرجّح أن إيجادها ذكرا في أول العمل ركن، واستصحابها حكما، بمعنى أن لا يأتي بمناف شرعا شرط"(١٤٥).

**الخاتمة: نتائج البحث وتوصياته:**

عرض البحث لتعريف"الشروح الحديثية"، ونشأتها، ثم بين الوظيفة المعرفية التي يضطلع بها هذا النوع من المصنفات، كما عرّف بأنواع الشروح وأساليبها، ونبّه إلى بعض الآداب التي ينبغي التحلي بها، والقواعد التي يجب مراعاتها عند الاشتغال بهذ الموضوع.

ويمكن تلخيص نتائج هذا البحث فيما يلي:

١- اقتراح تعريف شرح الحديث، بأنه: "بيان المعنى المفهوم من الحديث بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية". وهو من الموضوعات التي تندرج في علم دراية الحديث.

---

١٤٤- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: ١، ٣/١. وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قوله صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات"، حديث رقم: ١٩٠٧، ١٥١٥/٣.

١٤٥- الحافظ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ١٣/١.

٢- الشروح الحديثية أحد الفروع المهمة في علم الحديث، وهي تضطلع بوظيفة معرفية تتجلى معالمها في ثلاثة جوانب، وهي: تقريب معنى النص الأصلي ونقله بشكل صحيح؛ وتحقيق إمكانية التواصل بين المتقدمين والمتأخرين، والمساهمة في عملية التراكم المعرفي؛ إضافة إلى سد الفجوة الثقافية بين الكاتب والقارئ، وتسهيل عملية التواصل الثقافي بين البيئات المختلفة.

٣- تعمل كتب الشروح على تحقيق تلك الوظيفة المعرفية بجوانبها المتعددة، من خلال وسائل متعددة، لعل من أهمها ما يلي: تبسيط عبارة النص الأصلي وبيان معانيها؛ واختصار النص الأصلي، أو الزيادة فيه، أو ترتيب أفكاره؛ وتحديد المعنى المراد من النصوص المحتملة؛ وتصحيح الأخطاء التي قد تقع في النص الأصلي.

٤- نشأت ظاهرة شرح الحديث وبيان معناه مع ظهور الرواية، ويمكن أن يؤرخ لظهور المصنفات في شرح الحديث ببداية القرن الثالث الهجري، كما يدل عليه استقراء المصنفات المتخصصة في ذلك. وهذا النوع من المصنفات كان في بداية أمره متعلقا بموطأ الإمام مالك والصحيحين في الغالب.

٥- تنقسم كتب الشروح باعتبار الأحاديث التي تتناولها إلى ثلاثة أقسام: كتب متخصصة في شرح حديث معين؛ وكتب متخصصة في شرح أحاديث مختارة، وكتب متخصصة في شرح أحاديث كتاب معين. كما يمكن تقسيم كتب الشروح من حيث حجمها إلى ثلاثة أقسام: مختصرة ومتوسطة وكبيرة.

٦- الاشتغال بشرح الحديث الشريف يتطلب آدابا معينة، ينبغي لمن تصدى له التحلي بها، كما أن له قواعد ينبغي التنبه لها، وقد أشار الباحث إلى عدد من تلك القواعد، في محاولة لتحديد معالم منهج متفق عليه في دراسة نصوص الحديث الشريف.

وفي ختام هذا البحث يوصي الباحث بما يلي:

١- اهتمام المتخصصين بعلم الحديث بموضوع "شروح الحديث"، والتعرف على المراحل التاريخية التي مر بها، وخصائص كل مرحلة من المراحل.

٢- دراسة مناهج العلماء في شرح الحديث الشريف، والاستفادة منها في استخلاص قواعد شرح الحديث الشريف.

٣- العمل على تحرير منهج لشرح الحديث يضبط عملية شرح الأحاديث، ويساعد على فهمها بشكل صحيح، وينفي عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

٥٥٥٥